الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

الاربعاء 30 تشرين الاول 2024
العدد 5338 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 30 Octobre 2024 nº 5338 19ème année
16 صفحة
50000 ليرة

طوفان الأقصى

مُسيّرات صنعاء تعود إلى عمق الكيان

10



بري: قلنا ما عندنا للأميركيين والمقاومة قادرة على صد العدو

ما هي ثوابت حزب الله؟

2

العدو يتوغل ولا يسيطر

◀ ملء الشواغر يكتمل: قاسم أميناً عاماً لحزب الله

◀ 900 جندي وضابط أصيبوا منذ بدء العدوان على لبنان

على الغلاف

إسرائيل تناور وهوكشتين لم يأتِ... وبري يحسم: لبنان قال ما عنده

ما هي ثوابت حزب الله إزاء الحرب والمفاوضات؟

هناك كلام عن مفاوضات حول جبهة لبنان، لكنّ واقع الحال لا يقول بوجود أوراق عمل. فيما تتركّز الجهود على وقف إطلاق النار، والبحث في آليات تطبيق القرار 1701، ثم الانتقال إلى الصيغة السياسية لمرحلة ما بعد الحرب. وتنخرط في هذه العملية أكثر من دولة، يصبّ عملها جميعاً في الأجندة الأميركية ومشروعها في المنطقة. وبعد الحركة الأوروبية التي برزت في مؤتمر دعم لبنان الذي دعت إليه فرنسا الأسبوع الماضي والتحرك الإيطالي والألماني باتجاه بيروت، يتظهّر الدور القطري بالتنسيق مع الأميركيين في الدوحة.

لكن يبدو من الوقائع أن هذه المفاوضات لم تحقق أي تقدّم رغم التسريبات الإسرائيلية المستمرة عن قرب التوصل إلى صفقة، وأول هذه الوقائع عدم حصول الزيارة التي كانت متوقّعة للمبعوث الأميركي عاموس هوكشتين إلى المنطقة، إذ بعد أيام على تداول معلومات عن جولة سيقوم بها في الشرق الأوسط ومعلومات نشرتها الصحافة الإسرائيلية عن وصوله إلى تل أبيب يوم الإثنين، نفى هوكشتين ذلك بتغريدة على منصة «أكس» قال فيها: «أنا في واشنطن»!

وعلى وقع الميدان المشتعل، قال المتحدث باسم الخارجية القطرية إن «هناك خطوطاً متوازية للعمل على خفض التصعيد في لبنان وغزة»، مؤكداً أنّ «جولة المباحثات مستمرة، ولكن كل تصعيد على الأرض يؤدي إلى صعوبة في عمليات التفاوض».

عدم مجيء هوكشتين وتصريحات المسؤولين العرب والأوروبيين عن صعوبة التوصل إلى اتفاق، يؤكدان أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لا يريد وقفاً لإطلاق النار في المدى المنظور، وهو ما دفعه وحكومته إلى استباق زيارة هوكشتين بوضع سقوف عالية للتفاوض وصلت إلى حد اشتراط حصار لبنان براً وبحراً وجواً مقابل القبول بالهدنة مع علمهم أن لبنان لا يُمكن أن يقبل بذلك، ما يعني أن إسرائيل قالت للموفد الأميركي بأن لا يأتي. ومع ذلك يكرر قادة العدو مناورات غزة في لبنان، إذ يتعمدون منذ يومين إشاعة أجواء عن قرب التوصل إلى اتفاق، آخرها ما نقلته «يديعوت أحرونوت» أمس عن مسؤولين إسرائيليين بأن «مفاوضات وقف الحرب في لبنان وصلت إلى مراحل متقدمة، وأن الجيش الإسرائيلي سيبدأ إعادة الانتشار تاركاً بعض النقاط التي انتهت فيها مهمته في جنوب لبنان»، مع تأكيد أن «القتال لن يتوقف من أجل المفاوضات، ولكن فقط بعد التوصل إلى اتفاق نهائي». وأردفت أن الجيش الإسرائيلي سيبقى على طول الحدود إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي.

وبينما أكّدت مصادر دبلوماسية أن عدم مجي هوكشتين دليل على أن نتنياهو مستمر في عدوانه، سئل رئيس مجلس النواب أمس عمّا أورده الموفد الأميركي عبر حسابه على «أكس» عن أنه «لن يعود إلى المنطقة قبل حصوله على أجوبة إيجابية من لبنان وإسرائيل»، فأكّد أن لبنان «قال ما عنده وجوابه إيجابي. ويبقى أن على إسرائيل أن تقدّم جواباً إيجابياً. ومن يقتضي أن يقدّم هو إسرائيل وليس لبنان. قلنا إننا مع تطبيق كامل للقرار 1701 ببنوده كلها كما وردت عام 2006 لكن الشرط هو وقف شامل وكامل لوقف النار. من دون وقف النار لا حلّ سياسياً».

كما سئل بري، ما إذا كان يعتقد نتنياهو بدعوته إلى اجتماع حكومته لمناقشة الحل السياسي مساء أمس جاداً في هذا الخيار، أجاب: «الحل السياسي متاح في أي وقت وفي أي لحظة من الآن حتى الخامس من تشرين الثاني المقبل موعد انتخاب الرئيس الأميركي الجديد. إلا أن اعتقادي أن نتنياهو سيستمر في التصعيد في الجنوب وهو لم يرتو من الدم والقتل والتدمير والتفجير. لكنّ المقاومة موجودة أيضاً وقادرة على منعه من احتلال الجنوب».

في هذه الأثناء، قالت مصادر سياسية مطّلعة إن حزب الله ليس بعيداً عن الاتصالات الجارية. وإن ثوابت حزب الله في المفاوضات واضحة، ولخّصتها بالآتي:

أولاً، يؤكد الحزب أن الرئيس بري هو من يمثّله في أي مفاوضات تجري بما خصّ ملف الحرب ووقف إطلاق النار، وأنه في حالة تنسيق مستمرة مع بري، كما لديه قنوات اتصال مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وجهات أخرى في الدولة معنية بملف التفاوض.

ثانياً، لم ينقطع التواصل بين حزب الله وبعض الجهات الخارجية التي تعمل على خط المفاوضات، من مصر والجزائر وقطر وفرنسا. ويكرر الحزب أمام هذه الأطراف على ثوابته التي تستند أولاً وأخيراً إلى أن وقف العدوان بصورة تامة هو شرط إلزامي لأي بحث حول ما يفترض حصوله لاحقاً.

> لا تزال المقاومة تؤكد على إسنادها لغزة، ولا ترى أن العدو يملك أفضلية لفرض شروطه ولا لتعديل القرار 1701

ثالثاً: لا يرى حزب الله أن ما قام به العدو يمنحه أي أفضلية لفرض أي تعديل على الوضع الذي قام بعد عدوان عام 2006، والحزب لن يقبل تحت أي ظرف بإدخال أي تعديل لا على بنود القرار 1701 ولا على آليات التنفيذ، وهو لم يعارض أصلاً زيادة عديد القوات الدولية أو الجيش اللبناني وفق ما كان مقرراً أصلاً في القرار 1701. لكنّ الحزب يرفض إضافة أي دولة جديدة على القوات الدولية، وهو يطالب بإبعاد ألمانيا بصورة نهائية عن عمل القوات الدولية، بعدما تحوّلت إلى شريك للعدو في الحرب.

رابعاً، لا يراهن الحزب على تغييرات دراماتيكية في الموقف الأميركي، ولذلك يتعامل بشكل هادئ مع كل ما يسرّبه الأميركيون، ويعتقد بأن العدو يريد مواصلة الحرب لفترة أطول، ما يعني أن على المقاومة التجهّز لمواجهة المزيد من الضربات الإسرائيلية، والإعداد الجيد لضرب قوات الاحتلال وإفشال أهداف العدوان.

خامساً، لا يزال حزب الله يضع في بياناته العسكرية العبارات التي تقول بأن ما تقوم به المقاومة هو إسناد للمقاومة في غزة مع إضافة عبارة «الدفاع عن لبنان». وهو لم يقدّم أي التزام، لأي طرف في لبنان أو خارجه، بالقبول بفك الارتباط بين جبهة لبنان وجبهة غزة. ولا يرى الحزب بعد كل ما حصل، ووسط استمرار الوحشية الإسرائيلية في غزة، أنه من المنطقي ترك غزة، كما أن مثل هذا الموقف يتعارض مع كل بنيته العقائدية وتفكيره السياسي، ومعرفته الوثيقة بالترابط الحقيقي بين كل الجبهات المتعلقة بالمقاومة ضد العدو.

سادساً، إصرار العدو على التفاوض تحت النار، يعكس حقيقة أن إسرائيل تراهن على انكسار المقاومة او إضعاف حزب الله، والحزب يتصرف على أساس أنه قد يكون عرضة لعمليات اغتيال جديدة، لكن آليات العمل داخل الحزب، خصوصاً في الجسم الجهادي، أخذت طريقاً لا يتأثر بأي عملية اغتيال تصيب أي قائد في الحزب.

سابعاً، الحزب لا يتعامل بتوتر أو انفعال مع كل ردود الفعل الداخلية التي أظهرت حقداً على المقاومة، أو حتى تلك التي تظهر في موقع الشريك للعدو، ويرى أن حفظ السلم الأهلي مهمة مركزية، علماً أنه لن يتعامل بلامبالاة مع أي محاولة للنيل من حضوره السياسي أو قاعدته الاجتماعية.

ثامناً، يعتقد الحزب بأن على الحكومة القيام بواجباتها تجاه المواطنين لناحية تأمين مستلزمات صمودهم وتوفير بيئة حاضنة للنازحين، علماً أنه يتحضر لمواجهة أي تحديات تخص هذا الجانب، وهو عندما وعد الناس بإعادة الإعمار فلأن لديه كل الإمكانات المالية والمادية لإنجاز هذا الأمر في أسرع وقت بعد وقف العدوان.

أخيراً، يأمل حزب الله أن يفهم كل اللبنانيين بأن سلاح المقاومة لن يكون محل تفاوض مع أحد، وأنه بعد هذه الحرب فإن المقاومة تمثّل خياراً إلزامياً وسيعمل الحزب بكل ما يملك لحفظها.

(الأخبار)



دمار خلفه العدوان على بعلبك (أ ف ب)

«مشكل سنّي» في مباراة الكلية الحربية



(مروان بو حيدر)

بعد شهور من الأخذ والرد والمعارك السياسيّة، وصلت مباراة الكليّة الحربيّة إلى نهاية سعيدة، بعدما وقّع وزير الدّفاع موريس سليم، أمس، قرار تعيين 200 من النّاجحين المقبولين في اختبارات الدخول الى الكلية بصفة تلميذ ضابط لمصلحة الجيش، والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، والمديرية العامة للأمن العام، والمديرية العامة لأمن الدولة والمديرية العامة للجمارك.

وسارت الأمور كما طلب سليم سابقاً باعتبار الدورتين اللتين تمّت الدّعوة إليهما بمثابة دورة واحدة بعدما أرسلتها قيادة الجيش إلى الوزارة بمذكّرة واحدة تتضمّن ملحقين.

ورغم هذه النّهاية، إلا أنّ الدّورة لم تمرّ مرور الكرام، وخصوصاً لدى المرجعيّات السنيّة التي اعتبرت نفسها مهمّشة عن المحاصصة التي اتبعت في التطويع، بعدما قرّرت قيادة الجيش استبدال أحد المرشّحين السنّة بمرشّح درزي في «الجمارك» لتكون النتيجة تطويع 7 تلامذة: 4 مسيحيين و2 مسلمين شيعة و2 دروز و1 سنّي.

وعلمت «الأخبار» أنّ عدداً من النوّاب السنّة تدخّلوا لدى قائد الجيش العماد جوزيف عون لتصحيح الخلل قبل التوقيع على الدورة، فتذرّع بأن علامات المرشّح الدرزي كانت أعلى من المرشّح السني، علماً أن هذا المعيار لم يؤخذ به عندما أصرّ عون على التوازن الطائفي في الدورة السابقة (الملحق الأول) وخفّض المعدّل إلى 6 من 20 للحفاظ على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين! وأكد بعض النوّاب أنّ حجة عون تجافي الحقيقة، مؤكدين أنّ علامات أحد المرشّحين السنّة كانت أعلى من المرشّح الدرزي.

وفي المعلومات، أن طلب قبول مرشحَين درزيَّين جاء بطلب من الحزب التقدمي الاشتراكي نقله النائب وائل أبو فاعور. وعندما انعقد المجلس العسكري لتمرير الدورة، اعترض العضو السنّي اللواء محمّد مصطفى، مؤكّداً أنّ «هذا الاستبدال سيؤدي إلى أزمة»، فردّ رئيس الأركان (الذي لم يصدر قرار تعيينه رسمياً) العميد حسّان عودة بأنّ «أزمات أكبر من هذه الأزمة مرّت مرور الكرام»!

وبعد اتصالات أجراها نواب سنّة مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، طلب الأخير «تنييم» الدورة إلى حين عودته من جولته الأوروبيّة، غير أنه لدى عودته أعطى موافقته عليها صباح أمس، ما أثار استياء عددٍ من النوّاب السنّة من «تهميش» ميقاتي للطائفة، ومن انكفاء المفتي عبد اللطيف دريان، لافتين إلى أنّ الأمر طرح قبل أيام في اجتماع «المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى» وتم الاتفاق على التصدي له، وهو ما لم يحصل.

وتقول مصادر متابعة إنّ عون الذي يتمسّك بمبدأ المحاصصة الطائفيّة دوماً، تخلّى عنها لمصلحة «الاشتراكي» عشية انتهاء ولايته وطمعاً بأصوات كتلة اللقاء الديموقراطي على التمديد له سنةً إضافيّة في حال عدم انتخابه رئيساً للجمهوريّة قبل إحالته على التقاعد.

تعيين «تلامذة الصف»

وفي سياق متّصل، وقّع سليم أيضاً مشروع مرسوم يقضي بتعيين رتباء في الجيش برتبة ملازم (176 رتيباً) بعد نجاحهم في الدورة التأهيلية، وأحاله على الأمانة العامة لمجلس الوزراء. وكان سليم قد أبدى سابقاً رفضه لتمرير هذه الدورة بسبب التجاوزات التي تضمّنها لجهة عدم اتباع مبدأ النسب بين الضبّاط وتعيين عدد أكبر من المطلوب في اختصاصات غير مطلوبة أصلاً. فيما تشير مصادر عسكرية إلى وجود أكثر من 22 رتيباً محسوبين على أحد الضبّاط المقرّبين من عون!

(الأخبار)

لا ثقة غربيّة بأيّ تعهدات لبنانية لتنفيذ 1701

بين تعهدات لبنانية رسمية وغير رسمية بتنفيذ القرار 1701، يظهر عدم ثقة الزوار الغربيين بإمكان أن يفي لبنان بتعهداته بإعادة برمجة هذا الاتفاق بما يتلاءم مع المطالبة بوقف النار

هيام القصيفي

سمع أكثر من زائر أوروبي وأميركي من جهات رسمية تعهّدات واضحة بتطبيق القرار 1701 نصّاً وآلية تنفيذية وتعهدات بضمان العمل بموجباته حرفياً. وسمعوا كلاماً فنّد فيه مسؤولان رسميان بنود تنفيذ الاتفاق وكيفية العمل على ترجمته عملانياً، وإعادة استتباب الوضع جنوباً بمعيّة الجيش والقوات الدولية، مقروناً بتطمينات بالالتزام التام به.

ما لم تسمعه الجهات الرسمية هو ما يقوله هؤلاء الزوار لدى مغادرتهم لبنان حول عبثية الكلام اللبناني الرسمي حيال تنفيذ القرار 1701، وفقاً لما وصل إليه الوضع اللبناني سياسياً وعسكرياً، مشيرين إلى أنهم سبق أن سمعوا هذا الكلام خلال سنة من حرب الإسناد من دون ترجمته، وأن الأمر لا ينحصر بتطورات السنة الماضية، بل بما حصل منذ صدور القرار عام 2006 في عهد الرئيس إميل لحود.

فمنذ صدوره، انتُخب رئيسان للجمهورية (ميشال سليمان وميشال عون)، وحكمت 9 حكومات منها حكومات وحدة وطنية وحكومة طرف واحد وتسلّم رئاسة الحكومات 5 رؤساء حكومات (فؤاد السنيورة وسعد الحريري المفترض أنهما من خصوم حزب الله، ونجيب ميقاتي وتمام سلام وحسان دياب)، ومرّ على قيادة الجيش ثلاثة قادة (ميشال سليمان وجان قهوجي وجوزف عون)، ومع ذلك لم ينفّذ القرار 1701 على مدى 18 عاماً. لا بل إن لبنان، طوال هذه السنوات، غضّ النظر عن مجريات تنفيذه، وخرقه لبنان وإسرائيل والقوات الدولية الـ«يونيفل» بحسب المعطيات التي تتداولها الأوساط الغربية، وفق ما تظهره وقائع الميدان الحالي من اعتداءات إسرائيلية سابقة، إضافة الى الحرب الحالية التي أعلنتها إسرائيل على لبنان، ومن وجود سلاح في المنطقة التي يفترض أن تكون خالية منه ومن التحصينات، وغضّ نظر القوات الدولية في الوقت نفسه عن كل ما شهده الجنوب طوال السنوات الماضية، بما يعدّ كذلك خرقاً للقرار ولمهمة اليونيفل، علماً أن لبنان لم ينتبه الى مجريات هذا القرار إلا عند التجديد للقوات الدولية ولحظة كان يدور فيها اشتباك حول بعض عملياتها أو المطالبة بتوسيعها.

وعلى مدى 18 عاماً، لم يبحث أيّ طرف احتمال الانتقال من «وقف الأعمال العدائية» الى وقف للنار، واستمر الـ 1701 كعنوان لخطب سياسية وتكراراً للازمة تمسّك لبنان بالقرارات الدولية. وهذا يؤدي الى سؤال محوري: كيف يمكن للبنان اليوم، في حالته الراهنة، أن يضمن حسن تنفيذ القرار الدولي، ومن هي الجهة المخوّلة التعهّد بضمان تنفيذه فيما لم يتمكن من تنفيذه حين كان يعيش نوعاً من الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، ووفق رعاية عربية سمحت بإعادة إعماره بعد حرب تموز وتشكيل مظلة أوروبية - أميركية لانطلاق عمل القوات الدولية، وتعزيز قدرات الجيش. فيما يعيش اليوم انهياراً كاملاً على كل مستوياته ولا توجد فعلاً تغطية سياسية رئاسية وحكومية فاعلة لضمان حسن تطبيقه؟ كما أن لبنان لم يتبقّ له بعد كل ما جرى منذ حرب الإسناد سوى عوامل مقلقة لا تسمح له بأن يقدم تعهّدات ملزمة يمكن الركون إليها لتطبيق القرار الدولي.

منذ عام 2006، تعزّز، أولاً، دور إيران في لبنان، وما كان يشكل دوراً خلفياً في مرحلة حرب 2006، تفاعل الى حد كبير في السنوات الأخيرة، مع دخول الحزب الى سوريا، وتضاعف حكماً في حرب الإسناد، ولا سيما بعد اغتيال الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله. هذا يعني أن آليات تنفيذ القرار 1701 لم تعد حكراً على تعهّد لبناني رسمي يتعلق بدور الجيش وطريقة انتشاره وآليات التنفيذ، بل صار له حكماً جانب أساسي يتعلق بإيران.

> آليات تنفيذ القرار لم تعد حكراً على تعهّد لبناني يتعلق بدور الجيش وطريقة انتشاره

ثانياً، إن الضربات التي تعرّض لها حزب الله على المستوى القيادي والعسكري تشكّل كذلك عاملاً مساعداً في طريقة مقاربة ما بعد حرب أيلول وما تلاها، في كيفية مواجهة تنفيذ القرار الدولي عملانياً، لأن إسرائيل في هذا الشق، تعتبر بحسب ما تضغط على واشنطن من أنها صارت أقرب الى تنفيذ متطلبات إخلاء المنطقة من السلاح، بفعل قوة النار. وهذا الأمر يشكل بالنسبة إليها بنية أساسية في تنفيذ القرار الدولي آنيّاً بكل مندرجاته، وليس مجرّداً من كل ما يحيط به ويعتبر في صلبه كذلك، قبل الانتقال الى مرحلة متقدمة من كل ما هو مطروح من قرارات للتنفيذ خلال التفاوض.

ثالثاً، غياب التوافق الخارجي على مصير القرار الدولي، بين أكثر من رؤية أوروبية متناقضة حيال مستقبل القرار ومصير اليونيفل وإمكان إحداث تحوّل في مهماتها، ونظرة أميركية مشكّكة فيه، قبل انجلاء صورة المعركة التي يظهرها الجانب الإسرائيلي أنها ضمانة أكيدة لمتغيّرات على الأرض تسمح للمفاوض الأميركي والإسرائيلي بأن يضعا شروطاً على لبنان بحيث يضمنان مستقبلاً تنفيذاً يختلف عن مراحل السنوات الماضية. هذا كله إذا بقي التفاوض ولو شكلياً على القرار المذكور ولم ينتقل فعلياً الى مرحلة يطالب فيها الأميركيون والإسرائيليون بضرورة الانتقال الى البحث في صيغة مختلفة للحل.



(علي حشيشو)

القوات تنفي ما أوردته «الأخبار»:
إسرائيل غير معتدية على لبنان ومع نشر قوات أميركية - بريطانية

أصدرت دائرة الإعلام في القوات اللبنانية بياناً، أمس، هاجمت فيه «الأخبار» واتهمتها بتلفيق أخبار عما يفكر فيه رئيسها سمير جعجع. لكنّ رئيس جهاز التواصل في القوات شارل جبور أكّد ليل أمس، في مقابلة مع «المؤسسة اللبنانية للإرسال»، ما هو أكثر خطورة، إذ قال ما حرفيته إن «إسرائيل لا تشن عدواناً، بل تقوم برد فعل على اعتداء قام به حزب الله ضدها»، محمّلاً الحزب مسؤولية الدمار والقتل القائم. وكرّر أن «الحرس الثوري الإيراني هو من يدير حزب الله». ومما قاله: «أولاً ليس هناك شيء اسمه مقاومة، ومنذ عام 1991 كان على حزب الله تسليم سلاحه»، وعندما لفته الزميل يزبك وهبة إلى أن إسرائيل كانت لا تزال تحتل لبنان، أجاب: «كان لبنان سيعمل مع المجتمع الدولي لتطبيق القرار 425، وحزب الله هو من أخّر الانسحاب».

ما يدور في رؤوس القواتيين، قاله جبور بوضوح تام في معرض حديثه عما يجب أن يحصل. فـ«حزب الله مهزوم، وما يفعله الآن هو قتال تأخيري يقوده الحرس الثوري الإيراني خدمة لمصالح إيران». وأضاف: «نحن لا نملك عقيدة تقول بإزالة إسرائيل، وهي دولة قائمة وأنا أدعو الفلسطينيين إلى إقامة سلام مع إسرائيل». وتابع: «ما هو مطروح الآن، هو أن إسرائيل ستجهز على حزب الله، ثم تنتقل إلى القضاء على الميليشيات الإيرانية في سوريا ومن ثم الوصول إلى إيران».

وحول الحل الخاص بجبهة لبنان قال جبور إن فريقه السياسي يرى أنه «حان الوقت لتنفيذ القرار 1701 وفق صيغة جديدة، وأن تكون هناك قوات أميركية وبريطانية تشرف على تطبيق مندرجات القرار». واعتبر أن القرار يخص لبنان فقط، وليس هناك أي مسؤولية تقع على عاتق إسرائيل، و«ما سيحصل هو نشر الجيش اللبناني والقوات الدولية في الجنوب بما يمنع إعادة ترميم حزب الله لقدراته في كل المنطقة على الحدود وعدم تهديد إسرائيل، وأن يصار إلى تطبيق القرار 1680 لمنع أي تواجد للحرس الثوري الإيراني في لبنان، ومن ثم تطبيق القرار 1559 القاضي بنزع سلاح حزب الله في كل لبنان». وتابع أن «هناك حاجة إلى وجود قوات أميركية وبريطانية لأن لا الحكومة اللبنانية ولا الجيش اللبناني قادران على تنفيذ القرار، ونشر قوات تمنع أي تهريب أو نقل للسلاح عبر الحدود مع سوريا».

على الغلاف

إسرائيل في «المناورة البرية»

تغييرات تكتيكية للعدو بلا سيطرة ميدانية

رغم الغارات الجوية الكثيفة والعنيفة على مدينة الخيام تحديداً، لا يزال الوضع الميداني على حاله في القرى الأمامية التي تشهد تغييرات متتالية في التكتيكات الإسرائيلية الرامية إلى إحراز نتائج إيجابية لناحية التقدم والتثبيت تمهيداً لتقدّمات جديدة.

> حتى أمس لم يتمكّن العدو من السيطرة التامة على أيّ من قرى الحافة الأمامية

وحتى أمس، لم يكن العدو قد نجح في بسط سيطرته التامة على أيّ من القرى والبلدات الملاصقة للحدود مع فلسطين المحتلة. فبقيت المواجهات قائمة في عيتا الشعب، وفي مدينة الخيام أيضاً التي لا يزال العدو فيها في طور الحركة الأولية، إذ تواصلت المواجهات ليلاً على مشارف الحي الجنوبي الشرقي للمدينة خلال محاولات تقدّم العدو، فاستهدفت المقاومة آليات «هامفي» مصفّحة تابعة له وتجمّعاً لجنوده في منطقة وطى الخيام بصلية صاروخية وقذائف المدفعية.

وفي مروحين والضهيرة ويارين وأم التوت، لم ينجح العدو في السيطرة على أيّ منها رغم محاولاته المتكررة للتسلل ومن ثم الانسحاب والاكتفاء بنقاط محددة لصيقة بالحدود الفلسطينية. أما في الشرقي، فينفّذ العدو «حركة مرنة»، يعتمد فيها على الدخول والانسحاب من دون التحشيد والتثبيت في أي نقطة داخل القرى بشكل عام.

في المشهد العام، لم ينجح العدو خلال 30 يوماً مما سمّاها «المناورة البرية» في السيطرة على أي بلدة بشكل كامل، رغم تمكنه من تشكيل مسارب في بعض النقاط، استغل في جزء كبير منها التضاريس الجغرافية المكشوفة من جهته.

ودعت وسائل إعلام إسرائيلية «مَن لم يُلاحظ»، إلى الانتباه إلى أن «حزب الله هدّد وهو موجود: المزيد من الحرائق، المزيد من القتلى، المزيد من الأضرار، يمكنك أن تشعر بذلك جيداً في الأيام القليلة الماضية».

وفيما كان جيش العدو يحاول تسجيل اختراق ميداني في الخيام، كان حزب الله يكثّف استهدافاته مستخدماً المُسيّرات الانقضاضية لدكّ آليات العدو وتجمعات جنوده، فضلاً عن قواعده وثكناته. فشنّ أمس هجومَين جويين بواسطة المُسيّرات الانقضاضية على تجمع للآليات في مستعمرة المنارة وفي كسارة كفرجلعادي، أصابت أهدافها بدقة. كما شنّ هجوماً ثالثاً بمُسيّرتين انقضاضيّتين ومحلّقتين انقضاضيّتين على تقاطع غوما جنوب كريات شمونة، واستهدف قاعدتَي بيت هلل وشراغا بمُسيّرات انقضاضية أصابت أهدافها بدقة.

ودكّ مقاومو حزب الله مستعمرات دلتون وكفر فراديم وكابري وكفر يوفال ومعيان باروخ وميرون، ومستوطنة كريات شمونة بصليات صاروخية. كما أسقطت قوات الدفاع الجوي مُسيّرة جديدة من طراز «هرمز 900» فوق منطقة مرجعيون بصاروخ أرض - جو. فيما دمّر المقاومون دبابة ميركافا بصاروخ موجّه في منطقة الحمامص جنوبي بلدة الخيام، ما أدى إلى احتراقها ووقوع طاقمها بين قتيل وجريح.

ودكّ المقاومون ثكنة زرعيت بصلية صاروخية، واستهدفوا تجمعاً لجنود العدو فيها بمُسيّرة انقضاضية. كما استهدفوا تجمعات لجنود العدو في مستعمرات معالوت ترشيحا وحانيتا وبرعام وزرعيت، وفي موقعي جل العلام ورأس الناقورة البحري، وثكنتي يرؤون ودوفيف، وفي تل النحاس عند أطراف بلدة كفركلا وعند بوابة العباسية، وفي مناطق الوطى والعمرا وخلة العصافير واليعقوصة والأطراف الشرقية لمدينة الخيام.

وكان جيش العدو قد شنّ أمس،عشرات الغارات الجوية، على مناطق متفرقة، أبرزها حارة صيدا، التي استهدفها مرتين. وأسفرت الغارة الأولى التي أدّت إلى انهيار 3 مبانٍ في مقابل «مجمع سيد الشهداء»، عن استشهاد 5 وإصابة 33 آخرين، في حصيلة أولية. واستهدف في غارة ثانية شقة سكنية في تعمير حارة صيدا، ما تسبب بإصابات أيضاً. وطاولت غارات الأمس بلدات جنوبية وبلدات في البقاعين الغربي والأوسط.

(الأخبار)



آثار الدمار الذي خلفه العدوان في صور (علي حشيشو)

900 جندي وضابط أصيبوا منذ بدء العدوان على لبنان

بيروت حمود

12 ألف جندي وضابط في الجيش وقوات الأمن الإسرائيلية المختلفة انضموا إلى دائرة إعادة التأهيل التابعة لوزارة الأمن، منذ بدء الحرب في السابع من تشرين الأول 2023، من بينهم 910 جرحى أصيبوا في «المناورة البرية المحدودة» التي بدأها العدو على الحدود مع لبنان مطلع الشهر الجاري. 140 من هؤلاء باتوا معوّقين، ما يعني زيادة بنسبة 50% في عدد الجرحى في الشمال قياساً بالشهر السابق. معظم الجرحى إصاباتهم «طفيفة»، وتمكّنوا من العودة للقتال بعد تلقّي العلاج الطبي، فيما 1500 من المصابين منذ بداية الحرب، تعرّضوا للإصابة مرتين.

ورغم أن هذه المعطيات رسمية، إذ صدرت عن وزارة الأمن، ثمة فجوة هائلة بينها وبين معطيات الجيش الذي يقول إن عدد المصابين يبلغ 5184. والسبب في ذلك، وفقاً لموقع «واينت» أن الجيش لا يأخذ في الحسبان بقية عناصر الأجهزة الأمنية الأخرى كـ«الشاباك»، والشرطة، و«الفرق المتأهّبة»، ومن أصيبوا «في أحداث روتينية».

ونقل الموقع أن كلفة علاج كل مصاب حرب تُقدّر بـ150 ألف شيكل (40 ألف دولار) في السنة. فيما وصلت ميزانية «التأهيل والعلاج» حتى 7 تشرين الأول 2023 إلى 5,4 مليارات شيكل، قبل أن ترتفع لاحقاً لتصل إلى 7,3 مليارات. ورغم هذه الزيادة تطالب رئيسة الدائرة، ليمور لوريا، بزيادة المبلغ لأن الميزانية الحاليّة لا تكفي لتقديم الاستجابة اللازمة، ولا سيما مع الزيادة المتفاقمة في أعداد الجرحى الجدد، والمتوقّع أن ترتفع أكثر.

وطبقاً للمعطيات التي نشرتها «الدائرة» فإن 93% من المصابين هم من المجنّدين الذكور، مقابل 7% من المجندات، وإن و66% منهم من مقاتلي الاحتياط. وأضافت أن 14% من الجرحى عُرّفت إصاباتهم بين متوسطة إلى خطيرة، من بينهم 377 يعانون إصابات في الرأس، و23 مصابون بجروح خطيرة تطلبت إعادة بناء الجمجمة بواسطة طابعة ثلاثية الأبعاد، و308 أصيبوا في عيونهم، فقد 12 منهم البصر، و104 يعانون إصابات في العمود الفقري، و60 بُترت أطرافهم. وأضافت أن 5300 من المصابين (43%) تطوّرت لديهم ردّات فعل نفسانية مختلفة كالهلع والاكتئاب وصعوبات التأقلم واضطراب ما بعد الصدمة وغيرها. ولفتت «دائرة إعادة التأهيل» إلى أن الحديث يجري حول معطى قابل للزيادة والارتفاع؛ إذ بحسب لوريا فإنه «من المبكر الآن تقدير عدد المصابين نفسياً لأن هذه الحالات تتطوّر مع مرور الوقت».

وتستقبل «الدائرة» شهرياً ما معدّله 1000 جريح، إضافة إلى 500 طلب من جنود أصيبوا في حروب سابقة يطالبون الدائرة بالاعتراف بهم كمعوّقي حرب. وزاد عدد من يُعالجون في «الدائرة» خلال سنة بنسبة 20% إلى 74 ألفاً. وبحسب تقديرات قسم إعادة التأهيل، سيكون هناك نحو 100 ألف معوّق في جيش العدو بحلول عام 2030، يعاني نصفهم إعاقات نفسية. وحتى 6 تشرين الأول 2023 شكّل معوّقو الجيش من الجيل الثالث نحو 50%، لكنّ الصورة تغيّرت بشكل دراماتيكي مع استيعاب المصابين الشباب، فيما لا تقع على «الدائرة» مسؤولية إعادة تأهيلهم فحسب، بل أيضاً مساعدتهم في العودة إلى مسار التعليم والدراسة والعمل.

> تُقدّر كلفة علاج كل جريح حرب بـ 40 ألف دولار سنوياً



(من الويب)

الشيخ نعيم قاسم أميناً عاماً لحزب الله



انتُخب الشيخ نعيم قاسم أميناً عاماً لحزب الله خلفاً للشهيد السيّد حسن نصرالله بعد شهر على اغتياله بغارة إسرائيلية في حارة حريك.

وأعلن حزب الله في بيان، أمس، أنه «عملاً بالآلية المعتمدة لانتخاب الأمين العام، توافقت شورى حزب الله على انتخاب سماحة الشيخ نعيم قاسم أميناً عاماً حاملاً للراية المباركة في هذه المسيرة».

وكان الشيخ قاسم على علاقة مباشرة مع الشهيد السيد نصرالله لأكثر من 35 سنة.

شغل قاسم منصب عضو شورى حزب الله لثلاث دورات، وتسلَّم بداية مسؤولية الأنشطة التَّربوية والكشفية في بيروت، ثم نائباً لرئيس المجلس التنفيذي، ثم رئيساً للمجلس التنفيذي، ومنصب نائب الأمين العام منذ تولّى الشهيد السيد عباس الموسوي الأمانة العامة عام 1991، واستمر في هذا المنصب مع خلفه الشهيد السيد نصرالله منذ عام 1992. وإضافة إلى منصبه نائباً للأمين العام، رأس مجلس العمل النيابي في الحزب، وتابع «كتلة الوفاء للمقاومة» وعمل النواب التشريعي، كما رأس هيئة العمل الحكومي المعنية بمتابعة الوزارات المختلفة ودراسة هيكلياتها وقراراتها، ومتابعة وزراء حزب الله وعمل الحكومة، وهو المنسّق العام للانتخابات النيابية في حزب الله منذ أول انتخابات نيابية عام 1992.

أَلَّف عشرات الكتب الدينية والسياسية والتربوية، منها كتاب «حزب الله» الذي يعرض لأهداف الحزب وتاريخه ورؤيته السياسية في مختلف الأمور، والذي طُبع بسبع لغات (العربية، والإنكليزية، والفارسية، والفرنسية، والإندونيسية، والتركية، والأوردية).

الشيخ قاسم من مواليد شباط 1953، في منطقة البسطا التحتا في بيروت، وينحدر من بلدة كفرفيلا في إقليم التفاح في جنوب لبنان. انتسب عام 1971 إلى الجامعة اللبنانية – كلية التربية لدراسة الكيمياء باللغة الفرنسية، وتخرّج عام 1977 بعدما نال شهادة ماستر في الكيمياء، وعمل مدرّساً ثانوياً. في الوقت نفسه تابع دراسته الدينية الحوزوية.

ساهم أوائل السبعينيات في تأسيس «الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين»، وشارك في «حركة المحرومين»، عند تأسيسها على يد الإمام موسى الصدر عام 1974، وتسلَّم مهمة نائب المسؤول الثقافي المركزي، ثم أصبح مسؤول العقيدة والثقافة، وكان أحد الأمناء في مجلس قيادة الحركة بعد إخفاء الإمام الصدر في ليبيا لدى تسلّم الرئيس حسين الحسيني رئاسة الحركة.

ساهم عام 1977 في تأسيس «جمعية التعليم الديني الإسلامي» التي تهتم بتعليم الدِّين الإسلامي في المدارس الرَّسمية والخاصة، والتي أسّست لاحقاً مدارس المصطفى الست في ضاحية بيروت الجنوبية وصور والنبطية وقصرنبا، واستمر في مسؤولية إدارتها العامة حتى عام 1990.

مع انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، شارك في اللجان الإسلامية المساندة للثورة والتي قامت بأنشطة إعلامية ومسيرات ومحاضرات حول الثورة. وبعد لقاءات بين اللجان الإسلامية ومن خلفها حزب الدعوة الإسلامية - فرع لبنان، مع علماء البقاع، وحركة أمل الإسلامية عام 1982، تأسّس حزب الله، وكان الشيخ في نواة اللقاءات التي ساهمت في تأسيس الحزب.

في سبيل الله...

محمد نزال

سيُحبَس الدمع. سيُشرَب، إن لزم الصبر. سيُحجَب الآن ليُطلَق ذات يوم، آتٍ، أنهاراً. يومها لن تعرف مآقي العيون أيّ دمع هو. سيكون مزيج حزن وعزّ وكبرياء، وبشرى أنّ الإنسان القيّم ها هنا لم يمت بعد. أنّ إنسان الآلة، وقد شاع وساد وطغى، ظلّ ها هنا مَن يرفض طاعته ويقول: لا.

سيدخلون أرضنا؟ دخلوا؟ بقيّة الله، ثلّة، قاتلت وستُقاتل. معهم أرواح أسلافنا وعظام الأجداد. وهاك رماد الجدّات، مِن قلب الأضرحة الدارسة، يلمحن كلّ قابض على جمر سلاحه، في تلك القرى الهائلة، والدعاء: «حوّطتك بالله». سيتواصلون، بغير الكلمات، فأديم الأرض مِن تلك الأجساد... والأرواح ظلال للعابرين.

طيف موسى الصدر معهم وإسرائيل شرّ مُطلق ما بقيت. وما زال الجنوب صخرة. روح عباس الموسوي معهم وذكريات الشهداء، وأرق حفظ الوصيّة. وذاك راغب حرب صدى كلماته ما زال يتردّد في حسينيّات جبل عامل، فتُسمَع في الجليل وتصل غزّة: «سنضمّد بجرحنا جروح الأرض». سيشعرون بيد محمد حسين فضل الله تمسح رؤوسهم، قائلاً: «أيّها البدريّون... أيّها المجاهدون في خيبر الجديدة، الذين يكرّون ولا يفرّون». سيردف قاطعاً: «مجد لبنان أعطي لكم». مآذن الجبل، وبعض حجارتها أعتق مِن الغزاة وأساطيرهم المؤسِّسة، يصدح مِنها اليوم صوت عبد الحسين شرف الدين. ستسمَع تلك الثلّة المقاتِلة اليوم هناك كلماته، التي، ومنذ قرن، ما زالت تضج في فضاء وادي الحجير والأرجاء: «أيّها الفرسان المناجيد، يا فتيان الحميّة المغاوير... لقد امتدت إليكم الأعناق وشخصت إليكم الأبصار، فاركبوا كلّ صعب وذلول، صادقي العزائم، متساهمي الوفاء، وما التوفيق إلا بالله، يؤتي النصر مَن يشاء، عليه توكّلنا وإليه أنبنا وإليه المصير». سيرون خيال أدهم خنجر يهزّ رأسه موافقاً، ومعه صادق الحمزة وقد ابتعد، وشهداء مِن أجيال تعاقبت وتعاهدت في تلك الأرض على صدّ صنوف الأعداء والغزاة و«تأبى إلا الاستقلال التام الناجز». سيهمس ناصيف النصّار، شيخ مشايخ بلاد بشارة وعموم عاملة، أن ثبّتكم الله وأعزكم ونصركم. سيُبصِرون ظلّه، قبل نحو 250 عاماً، شاهراً سيفه فوق جواده، عند بلاطة يارون، إذ متى ما رأى غازياً لأرضه تجده «يهزأ بالمنايا ولا يبالي بالموت». ناصيف آنذاك رفيق الفلسطينيين ومربط خيله عكّا، سيَكنس، كرّة أخرى، مقام يوشع بردائه قبل المعركة، تواضعاً وتبرّكاً، ويحلف أن يرفع بناءه إذا جاء النصر. وعند الليل، بعد الصلاة والدعاء، سيَلمح ناصيف مِن عليائه، وعلى الأرض سيَلمح معه المقاتلون اليوم هناك، ظبياً يقفز بين الروابي وخلفه الرجل المعمّم المجهول ينشد: «أيحل لساكنة العلم.. تفتي في الحب بسفك دمي». سيستبشرون. سيأتي الفرج. ستحتشد أرواح الشهيد الأول، شمس الدين، والشهيد الثاني زين الدين الجبعي، ومعهم الغفاري والحسين وبحر مِن الدماء... فالأرض الآن كربلاء.

اكتملت اللحظة التاريخيّة قبل سنة. لم تبدأ في تلك الصبيحة عند تخوم غزّة، بل وقتذاك اكتملت. صبيحة السابع مِن أكتوبر كانت اللحظة التي نودّع فيها عالم ما قبلها وصفحة جديدة مِن التاريخ تُفتَح. كلّ شيء كان يقول لنا إنّ الوقت لم يعد يحتمل الضحك والمزاح والمرح. لم يعد الوقت يحتمل الصغائر والسفاسف وزواريب الذات. رأينا مِن غزّة ما يكفي ليُحرّم صاحب قلب على نفسه اللهو والتسالي ما بقي. رأينا من هناك ما يكفي ليميت الحي ويحيي الموتى. تمّت الحجّة على العالم. ثلّة مِن لبنان أبت أن يُقرّ بتلك الأهوال على أنّها مِن طبائع الأمور: «وحسبك داء أن تبيت ببطنة، وحولك أكباد تحن إلى القِد». ذلك ما حفظوه عن إمامهم علي بن أبي طالب. ذلك في الطعام، فما بالك بفائق الدم النازف!

بعد تلك الصبيحة، في غزّة، وعلى مدى الشهور، ظلّ بعض الناس يُردّدون عبارة «بعد الحرب». فاتهم أنّ هذه الحرب ليس لها «بعد». ستكون هي حاضرنا إلى أمد بعيد، إلى جيل وما بعد، وسيُصاغ وعي جيلها وفقها ويورّث. هذه الحرب حتى عندما تنتهي، لن تنتهي.

كان يجب الانتهاء مِن إسرائيل قبل الإنترنت. لم يحصل. هي تركة مَن سبقونا. لم تعد هي نفسها بعد الإنترنت الذي اخترعته هي. رعاتها وداعموها في الغرب والعالم ليسوا سوى هي. وسائل التواصل الإلكتروني التي، ذات يوم، ربما سنفهم كيف كانت أحد مقاتلنا في هذه الحرب. تلك منصّات يملكها العدو وكلّ مَن فيها تحت عينه. لم يتركوا نتاج بحث علمي في النفس والاجتماع والاستخبارات والأمن والإعلام إلا ووظّفوه علينا في هذه الحرب. آلاف الحسابات الوهميّة على تلك المنصّات فتكت بأعصاب الناس وحواسهم ويقينهم. ذاك ملعبهم. لمثل هذه الأيام كانوا يجمعون طوال السنوات الماضية ويعبثون، ويراقبون كيف أننا، بكثير مِن «عامّتنا» و«خاصّتنا»... كُنّا غارقين في التفاهة، إلا ما رحم ربي.

تلك الرحمة اليوم، الناجية مِن التفاهة، عليها بعد الله المعوّل. الرحمة تكثّفت في رجال، هناك، في الميدان. هناك حياتنا أو موتنا. هناك ثلّة، ربّما لم يتح للعالم أن يعرفهم، وأسف يعتري عارفهم ألا يُعرَفون. أهل الله الحقيقيّون. هم أهل «في سبيل الله» فلا يطلبون من العالَمين جزاء ولا شكوراً. لا يتنكّرون وإن تنكّر لهم كلّ أهل الأرض، لأن: «في عين الله». أهل الله هم وما الله عندهم بكلمة، بل قيمة القيم، معنى الحياة بلا عوج، معنى كلّ خير وجميل وعدل.

في تراثنا نقرأ عن «الأبدال». اختلف القوم في ما يصح وما لا يصح مِن الأحاديث، لكن عموماً فإنّ الأمم، في لحظات مِحَنها الكبرى، تذهب إلى استحضار رموزها الأنقى، الخُلّص، للنجاة بهم، وها هم اليوم في الميدان، يُقاتلون، هناك، حيث تتصل الأرض بالسماء. فيهم مَن هم «أندر مِن الكبريت الأحمر»... بهم ينزل الغيث وبهم تنبت الأرض، بهم يُنتصَر وبهم يُصرَف العذاب، وبهم تهبط الرحمة. يتضاءلون، ولكن لا ينقرضون، لا تخلو منهم الأرض أبد الدهر.

أن نثبت، أن نبقى، أن ندعو لهم وأن نحفظ ظهورهم. هم الآن كلّنا، تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا، نصرهم الله، وما النصر إلا مِن عند الله.

على الغلاف

خسارة بـ 500 ألف تنكة زيت
موسم الزيتون جنوباً «على أمه»

1,2 مليون تنكة

هي كمية الإنتاج اللبناني سنوياً من زيت الزيتون المخصّص للطعام إلى جانب 83 ألف تنكة تستخدم لصناعة الصابون

18055 هكتاراً

هي المساحة المزروعة بأشجار الزيتون في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية، وفقاً للمسح الزراعي الخاص بوزارة الزراعة علماً أن حصّة محافظتَي الجنوب والنبطية تبلغ 22٪ من سعر زيت الزيتون رغم أنها تزرع فقط 19٪ من مجمل المساحات

فؤاد بزي

أخرجت الحرب الصهيونية على لبنان، موسم الزيتون من حسابات المزارعين في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية. فالقصف اليومي واستهداف المدنيين لتهجيرهم، والتوغّل بالنار، هي عوامل منعت المزارعين من التوجّه إلى حقول الزيتون لقطاف الموسم الذي يفترض أنه بدأ في منتصف تشرين الأول. هذه الخسارة أصابت ثلث المساحات المزروعة بالزيتون والتي تنتج 19% من مجمل الزيتون في لبنان.

«الموسم على أمه» يقول نقيب المزارعين في الجنوب محمد الحسيني. ويؤكّد أنّ «خسارة هذا الموسم، ليست الأولى، بل للسنة الثانية على التوالي يفقد المزارعون في قرى الحافة الأمامية (حيث تدور المعارك الآن) القدرة على الوصول إلى بساتينهم». وبسبب توسّع الحرب، امتد الخطر ليشمل كلّ أراضي محافظتي لبناني الجنوبي، والنبطية، إنّما «بنسب متفاوتة» وفقاً للحسيني. فعدد قليل من المزارعين في أول الجنوب، أي في قضاء صيدا، وتحديداً قرى شرق صيدا، استطاعوا الوصول إلى حقولهم، وبدؤوا فعلاً بالقطاف. فهذه المناطق تعدّ آمنة، بحسب الحسيني.

رغم بشاعة المشهد، إلا أن خروج الزيتون الجنوبي من الحسابات الزراعية انعكس انتعاشاً في مناطق أخرى تنتج الزيتون والزيت، مثل محافظتي عكار والشمال حيث يتوقع ارتفاع الأسعار. وهذه المناطق تنتج 61% من مجمل إنتاج لبنان من الزيتون، بالإضافة إلى 712 ألف تنكة زيت أو ما يعادل 59% من مجمل زيت الزيتون المخصّص للطعام، وفقاً لأرقام وزارة الزرعة. هذه النسبة باتت تساوي في حسابات هذا الموسم 100% بسبب غياب الإنتاج الجنوبي البالغ 19,5% من مجمل إنتاج الزيت، أو نحو 235 ألف تنكة زيت.

وبحسب رئيس تجمع الهيئات الممثلة لقطاع الزيتون جورج عيناتي «يُراوح سعر تنكة الزيت الجديدة من 180 دولاراً إلى 200 دولار». وبرأي عيناتي «هذا سعر غير عادل». أما في قرى صيدا حيث بدأ القطاف، فإن سعر تنكة الزيت المعصور حديثاً تباع بـ 150 دولاراً، وفقاً للحسيني. ولكن، لن يبقى سعر الزيت على حاله مرتفعاً، يقول الحسيني، متوقعاً انخفاض سعر «التنكة» وصولاً إلى 100 دولار. ويعيد الحسيني السبب في توقعه هذا إلى «غزارة موسم الزيتون هذه السنة، إذ يحمل الشجر ثمار الزيتون بكميات كبيرة».

ومن جهته، توقع عيناتي أن يصل مجمل الإنتاج في لبنان إلى حدود 60 ألف طن من الزيتون. وهذه الكمية لا تأخذ في الحسبان الزيتون الجنوبي الباقي بلا قطاف. لكن «ستكفي هذه الكمية الاستهلاك المحلي» وفقاً لعيناتي، إنما بشرط حسن الإدارة، إذ «يقدّر الطلب في السوق المحلي بـ16 ألف طن فقط». وبعكس معظم السلع في السوق اللبنانية، لا يستورد لبنان ثمار الزيتون بتاتاً، بحسب أرقام الجمارك. بل يصدّر منها كميات قليلة مقارنةً مع الإنتاج المحلي. ففي عام 2023، تمّ تصدير 21 طناً فقط من ثمار الزيتون الطازجة إلى 24 دولة. بمعنى آخر، الكميات المصدرة قليلة جداً، ومردودها وصل إلى نحو 30 ألف دولار فقط.

> يُراوح سعر تنكة الزيت الجديدة من 180 دولاراً إلى 200 دولار

من جهة ثانية، تنشط حركة التصدير بشكل كبير على زيت الزيتون. ففي عام 2023، صدّر لبنان أكثر من 8 آلاف طن من الزيت، أي نحو 500 ألف تنكة زيت، وبلغت قيمتها 36,5 مليون دولار. وهذا ما يتخوّف منه عدد من مزارعي الزيتون، إذ يتوقعون ارتفاعاً كبيراً في أسعار الزيت والزيتون، بحجّة العرض والطلب، وعدم كفاية الكميات المنتجة للسوق المحلية. لكن، لن يعود هذا الارتفاع بالفائدة عليهم، يقولون، بل سيعود على التجار الكبار الذين سيسعون إلى تصدير زيت الزيتون إلى الخارج لمضاعفة الأرباح، ولا سيّما مع وجود إقبال كبير على الزيت اللبناني في عدد من الأسواق العالمية. ففي عام 2023، وفقاً لإحصاءات الجمارك، احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في لائحة مستوردي زيت الزيتون باستيراد 21,6% من مجمل كمية الزيت التي صدّرها لبنان. وصلت حصة أميركا إلى 1803 أطنان، أو نحو 92 ألف تنكة زيت. واستوردت إسبانيا 310 أطنان من الزيت، أي 15,5 ألف تنكة قيمتها 1,6 مليون دولار، وكانت حصة أستراليا 524 طناً من الزيت بقيمة 1,8 مليون دولار. إلا أنّ أبرز ما تكشفه أرقام الجمارك معدل سعر تصدير تنكة الزيت الواحدة، والبالغ 79 دولاراً، أي أقلّ من سعرها في السوق المحلية والذي يُراوح بين 100 دولار في موسم غزارة الإنتاج و140 دولاراً في موسم الشحّ.



(الأخبار)

الرساميل تهرب من «إسرائيل»

(من الويب)

ماهر سلامة

من الواضح أن الأضرار التي ستظهر على الاقتصاد الإسرائيلي على المدى المتوسط والبعيد لن تكون سهلة التعويض. الأمر لا يتعلّق فقط بالمصانع المتضررة التي تحتاج إلى وقت لإعادتها، أو بالبنى التحتية، ولا حتى بقدرة الكيان على تعويض العمالة الأجنبية، بل يتخطى ذلك، نحو أزمة أكثر عمقاً محورها الأساسي هروب الرساميل وسرعة تنامي الدين.

> هروب الاستثمارات لا يقتصر على الأجانب بل يشمل المستوطنين الذين يهرّبون مدخراتهم أيضاً

يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية التي تأتي وتموّل الكثير من المشاريع والشركات الناشئة في إسرائيل. فعلى سبيل المثال، يعاني قطاع التكنولوجيا الفائقة من تباطؤ التمويل الذي سجّل تراجعاً بنسبة 4% في تشرين الأول بحسب إحصاء أجرته منظمة startup nation central. وتقول الكاتبة ميريام أولستر في مقال نُشر على موقع كالكاليست إنّ «الاستثمارات الرأسمالية في إسرائيل انخفضت بالفعل في العام الماضي، وستستمر في الانخفاض». إذ لا يقف الأمر عند حدود الاستثمارات الأجنبية، بل حتى إن المستوطنين ينسحبون من الكيان. «كل من يستطيع ولديه القليل من رأس المال يحوّل مدخراته واستثماراته إلى الخارج - يشتري منزلاً في اليونان أو البرتغال، أو يستثمر في الخارج»، وهذا ما أدّى إلى «تدمير الوضع الاقتصادي الذي يعاني أصلاً».

أيضاً يمكن قراءة مؤشرات هروب الرساميل في تقارير خفض التصنيف الائتماني. أجرت وكالات التصنيف ثلاثة خفوضات على تصنيف إسرائيل، وجميعها أشارت إلى هروب الرساميل وخسارة الاستثمارات المحتملة. خفض التصنيف يعني ارتفاع مخاطر عدم سداد سندات الدين، وهو ما يجعل كل الاستثمارات المالية ذات كلفة أعلى، وفي نهاية الأمر يدفع بالكثير من المستثمرين للهروب إلى بيئة استثمارية أكثر ثباتاً وأقل مخاطر.

يُضاف إلى ذلك كلّه المشهد الذي يعتري الموازنة العامّة في الكيان، والتي أصبحت تعاني من عجز غير مسبوق بفعل الحرب. إذ قام صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول اقتصاد الكيان بتحديث توقعات الحكومة الإسرائيلية بشأن عجز الموازنة في عام 2024 إلى 9% من الناتج المحلي، وهو أعلى مستوى في الغرب بأكمله. ويأتي هذا التحديث ليرفع تقديرات صندوق النقد حول العجز بنحو 0,8%. صحيح أن تداعيات هذا العجز قد تقتصر، لوهلة، على المدى القصير، إلا أن تقديرات الصندوق للعجز في السنة المقبلة تشير إلى أنه سيرتفع إلى 5,2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مستوى مرتفع في الاقتصادات الرأسمالية. فأضرار العجز تمتدّ إلى المدى المتوسط والبعيد، إذ سرعان ما ستضطر حكومة الكيان إلى الاستدانة لتغطية الفجوة المالية، وهو ما يسهم في زيادة الدين العام المقدّر أن يرتفع إلى نحو 68% من الناتج المحلي وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، وذلك بعدما كان في السنة السابقة يبلغ 61,8%، بل ويتوقّع الصندوق أن يرتفع مستوى الدين العام أكثر في السنة المقبلة ليبلغ 69,3%. أي إن ارتفاع نسبة الدين العام، ستنعكس حتماً على السنوات القادمة وبشكل تلقائي لأن الدين لا يأتي بلا فوائد. وهذا ما يؤدي إلى الدوران في دوامة الاستدانة وارتفاع الكلفة، ثم الاقتراض لتمويل كلفة أكبر وتسارع نموّ كتلة الفوائد... والفوائد تشكّل جزءاً أساسياً من الموازنة العامة، وبالتالي فإن تخصيص نسبة من الإيرادات الحكومية للإنفاق على الفوائد يدفع نحو إلغاء إنفاق في مجالات أخرى أو خفضها سواء في مجال الخدمات العامة أو الإعفاءات المتعلقة باستقطاب الاستثمارات والإنفاق الحكومي على الاستثمار في البنية التحتية... ثمة وصفة أخرى تتمثّل في زيادة الضرائب، ما يعني تداعيات أكبر على الاقتصاد الإسرائيلي.

روابط التعليم ستطرح تأجيل العام الدراسي أسبوعين

فاتن الحاج

أبدى وزير التربية، عباس الحلبي، تجاوباً مع الثنائي أمل وحزب الله بشأن تعديل «خطة» وزارة التربية للاستجابة الطارئة للتعليم، بإصدار قرار، في أقرب وقت، يسمح للتلامذة والأساتذة النازحين بـ «التسجيل المزدوج»، أي الإبقاء على التسجيل في المدرسة الأم، والالتحاق بمدرسة في مكان النزوح مؤقتاً، إضافة إلى ترك حرية اختيار شكل التعليم المتاح للطلاب النازحين بما ينسجم مع أوضاعهم المستجدة، واعتماد التعليم «أونلاين» بصورة أساسية، خصوصاً أن هناك أساتذة غير قادرين على الوصول إلى المدارس المعتمدة للتعليم الحضوري، وآخرين لا يزالون صامدين في مناطقهم، وقسماً ثالثاً تهجّر إلى خارج لبنان.

وقد طُرح هذان المطلبان في الاجتماع الذي عقده وزير التربية مع كتلتي التنمية والتحرير والوفاء للمقاومة والمكتب التربوي لحركة أمل والتعبئة التربوية لحزب الله كشرطين أساسيين لانطلاقة العام الدراسي، وإن كان الجانبان أبديا رغبتهما في العودة إلى التعليم وعدم إضاعة العام الدراسي. كما جرى التأكيد على هذين الشرطين في اجتماع أمس بين رئيس مجلس النواب نبيه بري والوزير الحلبي.

وبذلك، يكون الوزير قد أخذ الضوء الأخضر لبدء العام الدراسي الرسمي في 4 تشرين الثاني المقبل، لكنّ الخطة لا تزال ورقية وضبابية ودونها تحديات كبيرة ستظهر على أرض الواقع في ما بعد. فما عرضه المدير العام للتربية عماد الأشقر في مقابلة تلفزيونية ينطوي على كثير من الضبابية، إذ قال إن هناك 350 مدرسة رسمية جاهزة لاستقبال الطلاب وهي ليست معتمدة مراكز إيواء، وقد جرى تجهيز 50 مدرسة منها ليقوم الأساتذة بالتعليم «أونلاين» فيها، مشيراً إلى أن المدارس المعتمدة لن تبعد أكثر من 2 - 3 كم عن مكان تواجد الطالب، وأن هناك توجهاً لدى وزارة التربية لوضع 90 باصاً لنقلهم. ولفت إلى تمديد التسجيل إلى 15 تشرين الثاني، مشيراً إلى أن هناك 154 ألف تلميذ تسجّلوا من أصل 280 ألفاً، وأن هناك 169 مدرسة خاصة سيتم اعتمادها لتدريس الطلاب النازحين بعد الظهر.

ويبدو من كلام الأشقر أن عدد التلامذة المستهدفين هو 280 ألفاً (أي تلامذة المدارس الرسمية من دون 30 ألف تلميذ سوري مسجّلين في هذه المدارس)، فماذا عن 110 آلاف تلميذ سوري آخر يدرسون في مدارس بعد الظهر؟ وهل ستموّل اليونيسف والجهات المانحة التعليم من دون هؤلاء؟ وماذا عن 400 ألف تلميذ نازح كانوا يتعلمون في مدارس خاصة؟ وكيف ستتوزع الـ 350 مدرسة المعتمدة على المحافظات؟ وهل تقع هذه المدارس في المدن أم في القرى البعيدة في البترون أو عكار؟ هل دُرست القدرة الاستيعابية لهذه المدارس وحاجاتها إلى الأساتذة، خصوصاً أن في التعليم الرسمي 1300 مؤسسة بين مدرسة وثانوية؟

> وزير التربية يعدّل خطة وزارة التربية استجابةً لمطالب الثنائي

كثير من الأهالي لم يسجّلوا أبناءهم لدواع أمنية والبعض ليس لديه ثقة بالوزارة وبالخطة، وثمة قسم يائس من الوضع، وربما هذا هو العدد الأكبر.

وتناقش، اليوم، روابط التعليم الخطة في لقاء يُعقد في الوزارة تشارك فيه المكاتب التربوية الحزبية ولجان المتعاقدين وستطرح الروابط هواجسها، وتدفع باتجاه تأجيل انطلاق العام الدراسي أسبوعين إضافيين بالحد الأدنى ريثما تنجلي الأمور ويُستكمل إحصاء أعداد الأساتذة والطلاب وتوزيعهم الجغرافي. فيما ستقترح رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي بأن يكون التعليم الحضوري اختيارياً، وأن يكون التوجه هو للتعليم «أونلاين»، باعتبار أن أقرب ثانوية أو مدرسة من مركز الإيواء قد تكون بعيدة وكلفة الانتقال إليها مرتفعة. وفي هذا السياق، ستطلب الروابط أن يتسجّل الأساتذة والطلاب في ثانوياتهم ومدارسهم الأساسية ويتابعوا معها التعليم عن بعد. وسترفض الرابطة التعليم بعد الظهر، وخصوصاً أن خطة الوزارة ستقضي باعتماد الدوام بعد الظهر في المدارس الخاصة المعتمدة للتعليم.

وكان عضو رابطة أساتذة التعليم الثانوي، عصمت ضو (الحزب التقدمي الاشتراكي)، أشار، خلال مقابلة تلفزيونية، إلى أنه «حتى الساعة ليس هناك إحصاء دقيق للأساتذة والطلاب النازحين»، لافتاً إلى أن هناك من أصل 274 ثانوية رسمية 90 ثانوية موجودة على خط النار ومقفلة تماماً، وهناك 100 ثانوية مستخدمة كمراكز إيواء وتضم 60 ألف نازح، ونحو 70 مدرسة قادرة على التعليم الحضوري.

(هيثم الموسوي)



حق الرد

تعليقاً على ما ورد في «الأخبار» (27 تشرين الاول 2024) تحت عنوان «المحافظ يخالف قرار هيئة الشراء العام: شبهات فساد حول تزويد مراكز النازحين بالمياه»، يهم دائرة العلاقات العامة في بلدية بيروت ان توضح الوقائع التالية :

منذ اليوم الأول لبدء العدوان الاسرائيلي على لبنان وحتى تاريخه، دأب محافظ مدينة بيروت القاضي مروان عبود على تأمين كافة مستلزمات النازحين الضيوف عبر بعض المتطوعين وعبر المنظمات الدولية والجمعيات المحلية من دون تحميل خزينة الدولة أو خزينة بلدية بيروت أية مصاريف، وما ذكر في المقال عن تسليم أحد المتعهدين مهمة توزيع المياه على مراكز ايواء النازحين بعد تمويلها من سلف الاغاثة عارٍ عن الصحة ولا يمت للحقيقة بأي صلة. وما يقوم به محافظ بيروت وفريق عمله على مدار الساعة عمل تطوعي وتلبية لنداء الواجب الانساني والوطني لتأمين كافة المستلزمات لأكثر من 55 الف نازح، من ضمنها المياه وغيرها من دون أي كلفة مالية، اضافة الى العمل الميداني على الارض والالتفاف حول إخوتنا الذين نزحوا الى العاصمة التي لم تتوانَ أبداً في مد يد العون بالسرعة اللازمة، وما الاكتظاظ في مراكز الايواء الا خير دليل على ذلك .

لذلك، فإن إثارة هذا الموضوع بالطريقة التي تناولها المقال يثير الشبهات وخاصة في هذا التوقيت بالذات، ألا يكفي ما يعاني منه الاخوة الضيوف الذين نزحوا من مآسي الحرب والتهجير والتدمير وكل آثارها النفسية والمعنوية والجسدية لتقوم بعض الجهات ولمآرب شخصية بالمتاجرة والمزايدة على حساب هذا الكابوس الذي أصابهم وأصاب كل لبنان .

في الختام، نطلب من صحيفتكم التحقق جيداً واستقاء المعلومات الصحيحة من دائرة العلاقات العامة في بلدية بيروت أو من المكتب الإعلامي لمحافظ مدينة بيروت، حرصاً على المصداقية.

بلدية مدينة بيروت

طوفان الأقصى

شمال غزة مسرحاً للموت اليومي

المقاومة تستبسل.... والأهالي لا يخرجون



المقاومة تكبّد العدو خسائر كبيرة في شمال القطاع (أ ف ب)

غزة - **يوسف فارس**

لم يحمل اليوم الـ25 من العملية البرية التي يشنّها جيش الاحتلال في محافظة شمال قطاع غزة، سوى مزيد من المجازر الكبرى التي يتعمّد الاحتلال فيها قتل أكبر عدد ممكن من الناس الذين رفضوا النزوح من منازلهم. وفي هذا اليوم، نسفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مربعات سكنية بمن فيها، فيما صار الأكثر راحة في كل عملية استهداف أن يُقتل المرء في اللحظة نفسها، لأن المصابين ينتظرهم الموت المحتّم بعد أن أخرج جيش الاحتلال المنظومة الطبية والخدماتية عن العمل تماماً.

وفجر أمس، ارتكب جيش العدو مجزرة كبرى بحق عائلة أبو نصر في مشروع بيت لاهيا، حين قصفت الطائرات الحربية منزلاً مكوّناً من خمس طبقات تسكنه العائلة الممتدة، إلى جانب المئات من النازحين الذين تستضيفهم. ووفقاً لشهادة الأهالي، فإن المنزل المستهدف كان يؤوي نحو 300 شخص، وتسبّب القصف باستشهاد عدد كبير منهم. وتمكّن الناجون من المجزرة والجيران من انتشال جثث 93 شهيداً حتى المساء، فيما أطبقت أسقف الإسمنت على عدد آخر من الذين اعتُبروا في عداد المفقودين.

وقبل أن يفرغ هؤلاء من انتشال الجثث، أغارت الطائرات الحربية على مربع سكني آخر لعائلة اللوح في مدينة بيت لاهيا، فسوّت ثلاثة منازل مكتظة بالسكان والنازحين بالأرض. ولم تفلح محاولات الأهالي الذين استخدموا كشافات هواتفهم المحمولة للإنارة، إلا في جمع أشلاء 15 شهيداً، بينما بقيت أعداد كبيرة من المفقودين تحت الركام. أيضاً، قصف جيش الاحتلال العشرات من الأهداف في كل مناطق شمال وادي غزة، والتي تضم شققاً سكنية، وتجمعات للمواطنين، ومدارس إيواء. وحتى أكثر الأسواق الشعبية اكتظاظاً طاولته صواريخ الإبادة الجماعية. ووسط ذلك، طالبت المنظومة الصحية بضرورة فتح ممر لإجلاء المصابين الذين يُحملون إلى مستشفيات المناطق المحاصرة ولا يجدون من يعالجهم، بعدما اعتقل جيش الاحتلال كامل الطاقم الطبي في مستشفى «كمال عدوان»، وفرض حصاراً خانقاً على مستشفى «العودة".

باختصار، شيء يحدث في شمال قطاع غزة غير القتل والمجازر والتدمير، حيث يملأ جنود الاحتلال وقتهم بإيقاع أعداد كبرى من الضحايا، وتدمير أكبر عدد من المنازل. ولكن مع كل ما تقدّم، لم يتحقّق لجيش الاحتلال ما يتمنّاه. فإذا كان المطلوب من هذا الحصار والضغط الأقصى هو دفع المقاومين إلى الاستسلام، فإن ما يحدث هو خلاف ذلك تماماً، مع استمرار رفض المواطنين الخروج إلى جنوب القطاع، ونجاح المقاومة في تحقيق خسائر كبيرة في جنود العدو، خلال الأيام الماضية. وتسبّب هذا بحالة من الهستيريا لدى المراسلين العسكريين لقنوات الاحتلال، والذين طالب أحدهم بمسح مخيم جباليا عن وجه الأرض، رداً على كمين محكم نفّذته المقاومة بحق جنود وضباط من «الوحدة 888» الخاصة في المخيم. ووفقاً لرواية جيش الاحتلال، فإن أربعة جنود وضابطاً كانوا يقومون بنشاط في منزل داخل المخيم، تمكنت المقاومة من تفخيخه سابقاً من دون أن تكتشفه القوة الخاصة. وتسّبب تفجير المنزل بمقتل ثلاثة جنود وضابط وإصابة جندي آخر بجروح خطيرة.

> المقاومة والعدو يعتقدان بأنهما في خضمّ وقت شديد الحساسية سيتضاعف فيه مستوى العض على الأصابع

وخلال اليومين الماضيين، أعلنت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة مسؤوليتها عن تفجير نحو 8 آليات، وقنص جندي، واستهداف القوات المتوغّلة في شمال القطاع بقذائف الهاون. كذلك، أعلن جيش العدو عن مقتل نائب كتيبة كان قد أصيب في عملية اغتيال قائد «اللواء 401»، إحسان دقسة، قبل أيام. وإذا كان هذا الضغط الميداني لم يدفع جيش الاحتلال حتى اللحظة إلى إنهاء عمليته البرية في شمال القطاع، والتي كان قد أعلن أنها طويلة، إلا أنه يحرمه من تحقيق أهدافه وعلى رأسها تركيع المقاومة ودفعها إلى الاستسلام، وكذلك يحرم القوات المتوغّلة من فرصة تثبيت نفسها والعمل بشكل مريح، خصوصاً أن كلاً من المقاومة والعدو، يعتقدان بأنهما في خضمّ وقت شديد الحساسية، سيتضاعف فيه مستوى العض على الأصابع، في انتظار أي حراك سياسي قد يترافق مع ظهور نتائج الانتخابات الأميركية المنتظرة.

إسرائيل تستكمل حربها على «الأونروا»

فلْيُشطب حقّ العودة

رام الله - **أحمد العبد**

مستظلّة بالدعم الأميركي والغربي اللامتناهي، اختارت إسرائيل استهلال دورة البرلمان الشتوية بإقرار قانون نهائي حظرت بموجبه نشاط «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) داخل إسرائيل، وقانون آخر يحظر التواصل مع الوكالة. وبدا القرار الآنف متماهياً إلى حدّ كبير مع العدوان المتواصل على قطاع غزة، واستعدادات حكومة اليمين المتطرّف لاستكمال مخطّطات الحسم والضمّ في الضفة الغربية.

وشكّلت «الأونروا»، منذ بداية الحرب قبل أكثر من عام، هدفاً في إطار المزاعم التي روّجتها إسرائيل حولها، من قَبيل مشاركة عدد من موظفيها في عملية السابع من أكتوبر، وغيرها من التصنيفات الساعية لتصفيتها، كونها تمثّل الإطار الأممي والقانوني لقضيّة اللاجئين الفلسطينيين، وحق العودة. ومنذ بداية العدوان، وضع كيان الاحتلال الوكالة الأممية ومختلف مؤسّساتها في مرمى نيرانه؛ فارتكب أبشع المجازر في مدارس «الأونروا»، والتي شكّلت ملاذاً لآلاف النازحين، إلى جانب رفضه أداءها أيّ دور في في تقديم المساعدات الغذائية أو الطبية للنازحين الغزيّين.

وحظي قانون حظر «الأونروا» وأنشطتها بتأييد 92 عضو «كنيست»، هم الذين نادوا، منذ اليوم الأول للعدوان على غزة، بارتكاب جرائم محو وإبادة كاملة، وقطع المياه والكهرباء والغذاء عن سكان القطاع، بل إن بعضهم دعا إلى قصف غزة بقنابل نووية. وممّا جاء في إطار مقترح مشروع القانون، أنه «حتى قبل أحداث السابع من أكتوبر، وردت تقارير في وسائل الإعلام، مفادها بأن أنشطة الأونروا تُستخدَم كغطاء للأعمال الإرهابية. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء دراسات وعرضها على اللجنة، تشير إلى أن نشاط الأونروا يشجّع ويديم استمرار الصراع مع دولة إسرائيل، ولا سيما من خلال نظام التعليم التابع لها».

ومن شأن القانون المذكور أن يعمّق من معاناة الفلسطينيين، وخصوصاً في قطاع غزة، علماً أنه يشكّل سابقة خطيرة ويعارض ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، ويهدف إلى المسّ بوضع اللاجئين المحمي من الأمم المتحدة. كما أنه يهدّد حياة أكثر من مليونَي إنسان في غزة، كونه يقطع شريان الحياة الحيوي الذي توفّره الوكالة للاجئين الفلسطينيين في كل من القطاع والضفة وشرق القدس المحتلة، فضلاً عن أنه يتعارض مع التدابير المؤقتة التي أعلنتها «محكمة العدل الدولية» في قضيّة الإبادة الجماعية.

وليست مصادفة أن يفتتح «الكنيست» دورته البرلمانية بقرار حظر «الأونروا»، والذي يتزامن إقراره مع التصعيد الكبير في حرب الإبادة والمجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال، وتحديداً في شمال قطاع غزة، في إطار ما يُسمّى «خطة الجنرالات» الرامية إلى إخلاء الشمال من سكّانه، وهو ما يتمظهر في الاستهداف المتعمّد لمراكز الإيواء والمستشفيات والمقارّ الخدمية والمربعات السكانية، على غرار ما جرى، فجر أمس، في بيت لاهيا. وتهدف «خطة الجنرالات» إلى تحويل كامل المنطقة الواقعة شمال ممرّ «نتساريم»، أي محافظتَي غزة والشمال، إلى منطقة عسكرية مغلقة، وإجلاء السكان خلال أسابيع قليلة، وفرض حصار على المنطقة، وقطع المساعدات الإنسانية عن مئات آلاف الفلسطينيين، ومنعهم من الحصول على الطعام والشراب، واعتبار مَن سيبقى منهم مقاتلين.

حظر «الأونروا» يشكّل سابقة خطيرة ويعارض ميثاق الأمم المتحدة (أ ف ب)

> قالت السلطة الفلسطينية إن القرار يهدف إلى تصفية قضية اللاجئين وحقّ العودة والتعويض

ولقي القرار إدانة الفصائل والأحزاب الفلسطينية، فيما اعتبرت السلطة الفلسطينية أنه يهدف إلى تصفية قضية اللاجئين، وحقّهم في العودة والتعويض، وهو ما «لن نسمح به»، مؤكدةً أن هذه الخطوة «ليست فقط ضد اللاجئين، وإنّما ضد الأمم المتحدة والعالم الذي اتّخذ قراراً بتشكيل الأونروا». وتابعت أن «تصويت ما يسمّى الكنيست على القرار بالأغلبية الساحقة، يدلّ على تحوّل إسرائيل إلى دولة فاشية، وذلك لم يَعُد مقتصراً على عدد من الوزراء، وإنّما ما يسمى دولة إسرائيل». ورأى الناطق السابق باسم «الأونروا» والخبير في شؤون اللاجئين، سامي مشعشع، بدوره، أن «القرار الواجب اتّخاذه حالياً من قِبَل الأمم المتحدة، هو معادلة الطرد بالطرد، أي أن طرد الأونروا، يجب أن يقابله طرد إسرائيل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن تصبح دولة خارجة عن القانون».

والجدير ذكره أن قانون حظر «الأونروا» يلغي «اتفاقية المقر» (اتفاقية كوماي - مكليمور) لعام 1967، والتي سمحت للوكالة الأممية بالعمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يمهّد لطردها من مقرّها في الشيخ جراح، في موازاة منعها من العمل وتقديم المساعدات الإنسانية، ويهدّد أيضاً مكانة ووضعية مخيم شعفاط للاجئين في القدس، وسائر منشآت وخدمات «الأونروا» فيها وفي بلدتها القديمة، وإمكانية استفادة عشرات الآلاف من اللاجئين القاطنين في المدينة المحتلة وضواحيها، من خدمات الوكالة.

ولم يتوانَ وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، عن الكشف عن أجندة «الكنيست» المستقبلية في هذا السياق، إذ نشر صورة تُظهر طرد وترحيل عائلات فلسطينية، مرفِقاً إيّاها بتعليق: «ستصوّت لجنة الكنيست اليوم على مشروع قانون لترحيل عائلات منفّذي العمليات المقيمين داخل الخط الأخضر، وهذا قانون مهمّ وتاريخي ومن شأنه ردع الإرهاب والتصدّي له».

إسرائيل لا تستعجل تقديم تنازلات

الاتفاق معلّق... حتى انتخابات أميركا

ريم هاني

بعد شهرين من الجمود في المساعي الديبلوماسية لإبرام اتفاق، ولو مؤقت، لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، تجددت، الأسبوع الماضي، المساعي المشار إليها بشكل لافت، مدفوعة بتصوّر أميركي بأنّ اغتيال رئيس «حماس»، يحيى السنوار، قد فتح «الباب واسعاً» أمام التوصل إلى اتفاق. على أنّ المسؤولين الأميركيين الذين عبّروا، بداية، عن ثقتهم بأنّ «حماس» أصبحت أكثر استعداداً لتقديم «تنازلات»، قد غيروا، أخيراً، من نبرتهم «المتفائلة»، متحدثين تارة عن أنّ المساعي المتجددة تهدف إلى «جس» نبض المقاومة إزاء إمكانية القبول بالعروض التي يتم بحثها، وطوراً عن أنه لا اتفاق يلوح في الأفق، قبل صدور نتائج الانتخابات الأميركية، وسط تعويل إسرائيلي على وصول المرشح الجمهوري للانتخابات، دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض، ما قد يمنح إسرائيل هامشاً أوسع للاستمرار في عدوانها على غزة ولبنان، وحتى إيران.

وكانت طروحات المفاوضين قد بدأت تتبلور، على مدى الأسبوعين الماضيين، مع إعلان وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، خلال زيارته الحادية عشرة إلى المنطقة، الأسبوع الماضي، أنّ الولايات المتحدة «تبحث صياغات جديدة لاتفاق وقف إطلاق النار»، من دون ذكر مزيد من التفاصيل. وفي أعقاب التصريح المشار إليه، نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤول أميركي رفيع المستوى قوله إنّ بلينكن كان «يشير إلى احتمال أن تكون إسرائيل على استعداد لوقف هجومها على غزة لمدة قصيرة، مقابل الإفراج عن عدد صغير من الرهائن». وفيما بعد، كثر الحديث عن «الطرح المصري»، الذي ينطوي على وقف لإطلاق النار لمدة أسبوع ونصف أسبوع تقريباً، مع إطلاق سراح عدد من الأسرى الذين تحتفظ بهم «حماس».

وأفاد موقع «أكسيوس» الأميركي، أمس، بأنّ مدير «وكالة المخابرات المركزية» الأميركية، بيل بيرنز، ناقش صياغة جديدة «مطوّرة» للاتفاق خلال اجتماعه، الأحد، مع نظرائه الإسرائيليين والقطريين، تشمل توقف القتال لمدة 28 يوماً، تطلق خلالها «حماس» سراح حوالى 8 أسرى من النساء أو الرجال فوق سن الـ50، مقابل إفراج إسرائيل عن عشرات الأسرى الفلسطينيين، بحسب ثلاثة مسؤولين إسرائيليين. على أنّ الرهان على «تليين» موقف «حماس» لدى الوسطاء،

> بدأ رهان الوسطاء على أنّ «حماس» ستليّن موقفها وتقدم تنازلات بالتلاشي أخيراً

قد بدأ، على ما يبدو، بالتلاشي، إذ ذكر الموقع نفسه أنّ «إسرائيل توافق على وقف مؤقت لإطلاق النار»، بينما لا تزال «حماس» متمسكة بصغية تؤدي إلى «خطوات لا عودة فيها» من جانب إسرائيل، في ما يتعلق بوقف دائم لإطلاق النار والانسحاب من قطاع غزة. وبحسب مسؤول إسرائيلي كبير تحدث إلى الموقع، فإنه «في حال لم يخفف أي من الجانبين من موقفه، فلن يكون هناك أي اتفاق». ويردف «أكسيوس» أنّ الوقائع تُظهر أنّه من غير المرجح حدوث أي خرق قبل الانتخابات الرئاسية، نظراً إلى أنّه من المرجح أن «تعدل كل من إسرائيل و(حماس) موقفيهما بناءً على النتائج».

تزامناً مع ذلك، بدأ التعويل الإسرائيلي على فوز ترامب، الذي دعا، في وقت سابق، إسرائيل إلى عدم التردد في «ضرب المنشآت النووية الإيرانية»، يتضح أكثر فأكثر. وفي السياق هذا، تفيد مجلة «ذي إيكونوميست» البريطانية بأنّ نتنياهو لا يريد تقديم تنازلات اليوم، قد تكون «غير ضرورية» بعد الخامس من الشهر المقبل، في إشارة إلى موعد الانتخابات الأميركية، والتي ستحدد «مساحة الحرية» التي ستمنحه إياها واشنطن، الممول الرئيس لتل أبيب. وتنقل المجلة عن نداف شتروشلر، المحلل السياسي والخبير الاستراتيجي السابق لنتنياهو، قوله إنّه «ما من صفقة ضخمة ستنهي الحرب الأسبوع المقبل»، وسط تصورات إسرائيلية بأنّ «ترامب سيقدم المزيد لنتنياهو». كما تنقل عن محللين قولهم إنّه في حال انتخابه، «فسيكون من المرجح أن يقبل ترامب السيطرة الإسرائيلية الطويلة الأمد على أجزاء من غزة، فضلاً عن توسيع العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان وإيران». وتشير إيلي جيرانمايه، خبيرة الشرق الأوسط في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، بدورها، في حديثها إلى المجلة، إلى أنّ فوز المرشح الجمهوري سيزيد من التصعيد بين إيران وإسرائيل، فيما يبدو الأخير أكثر ميلاً في اتجاه السماح لحليفته «بشنّ المزيد من العمليات العسكرية على الأراضي الإيرانية»، ويصعّب، بالتالي، مهمة تهدئة الحرب في غزة ولبنان. وتردف الخبيرة أنّه على الرغم من أنّ وصول هاريس إلى البيت الأبيض لن يقلل، على الغالب، من الدعم المالي والعسكري الطويل الأمد لإسرائيل، والذي يحظى بدعم من الحزبين في الداخل الأميركي، إلا أنّ المرشحة الديموقراطية، ستواصل، في حال فوزها، الدفع في اتجاه وقف لإطلاق النار في غزة ولبنان، ومنع الصراع مع طهران من أن يتحول إلى «حرب شاملة».

ترقّب لجولة جديدة في القاهرة

«الوسطاء» يسعون لورقة موحّدة

القاهرة - **الأخبار**

يبدو أن تعديلات يجري إدخالها على المقترح المصري الذي قدّمه مدير المخابرات العامة، وكذلك على المقترح الأميركي الجديد للتهدئة، من أجل الخروج بورقة موحّدة عنوانها وقف إطلاق النار، وإن بشكل مؤقت، في قطاع غزة، وفق ما تهدف إليه القاهرة والدوحة وواشنطن في جولة المفاوضات الجديدة المتوقع الإعلان عن مكان انعقادها وموعدها في غضون الساعات المقبلة. وفيما يسود الارتباك الوفد الإسرائيلي الذي سيشارك في الاجتماعات المقبلة، بفعل الاستقالات والاعتراضات من جانب المفاوضين الإسرائيليين، على خلفية غموض موقف رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ممّا يبتغيه من عملية التفاوض، فضلاً عن الصلاحيات التي سيمنحها للوفد، يُعتقد أن الاجتماع الذي قد تستضيفه القاهرة، ربما يتمكن من بلورة رؤية شبه مستقرّة بخصوص الوقف الفوري لإطلاق النار.

ووفقاً لمسؤولين مصريين تحدثوا إلى «الأخبار»، فإن هناك تواصلاً مباشراً مع مسؤولي حركة «حماس» من أجل الوصول إلى توافقات حاسمة خلال جلسة التفاوض التي سيشارك فيها مدير المخابرات المصرية، إلى جوار رئيس الاستخبارات المركزية الأميركية، ورئيس الموساد، في موعد يسبق الانتخابات الرئاسية الأميركية في الخامس من الشهر المقبل. وعدَّ المصريون الضغط الإسرائيلي لجهة تقليص نفوذ وصلاحيات «الأونروا»، بمثابة محاولة لتحقيق مكاسب أكبر في عملية التفاوض، على رغم أن تقدير الموقف الذي رُفع إلى الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، تضمن التأكيد على أن ما برز خلال الجولة الأخيرة عكس رغبة إسرائيلية في إرجاء اتخاذ أيّ موقف حاسم إلى ما بعد الانتخابات الأميركية.

ويبدو أن الأمل المصري في هدنة من يومين، تلاشى، وسط حديث أميركي عن هدنة مدتها 28 يوماً تشمل رفع عدد الأسرى المنوي الإفراج عنهم بواقع أربعة كل 10 أيام، في مقابل إدخال المساعدات. وبحسب مسؤول مصري، فإن الورقة المصرية التي تقترح هدنة لمدة يومين، وصلت بالفعل إلى نتنياهو، ولم يقبلها. ويوضح المسؤول أن حديث السيسي المباشر عن المقترح في مؤتمر صحافي، جاء للضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية لقبوله، وهو ما لم يؤت أكله. ويلفت إلى أن القاهرة قدّمت، بمقترحها المذكور، حلّاً وسطاً لا ينهي الحرب، ولا يوقف القتال الذي يتذرّع نتنياهو بضرورة استمراره، وذلك في مقابل هدنة مؤقتة لتحسين الأوضاع الإنسانية وإعادة بعض الأسرى إلى عائلاتهم، مؤكداً أن مصر ستواصل التعامل بسياسة ضبط النفس، أملاً في الوصول إلى تهدئة في أقرب وقت ممكن.

طوفان الأقصى

إزاحة الستار عن غواصة «القارعة»
مُسيّرات صنعاء تعود إلى عمق الكيان

صنعاء - **رشيد الحداد**

دخلت عمليات الإسناد اليمنية لقطاع غزة ولبنان منعطفاً تصعيدياً جديداً خلال الساعات الماضية. وغداة تنفيذ قوات صنعاء ثلاث عمليات بحرية استهدفت ثلاث سفن مرتبطة بالكيان الإسرائيلي في البحرين الأحمر والعربي، مساء أول من أمس، أعلن المتحدث العسكري باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، عن هجوم عسكري طاول، أمس، عمق الكيان الإسرائيلي، استهدفت فيه صنعاء هذه المرة بعدد من الطائرات المُسيّرة، منطقة صناعية حيوية في مدينة عسقلان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال سريع، في بيان، إن الهجوم يأتي في إطار "المرحلة الخامسة" من التصعيد اليمني ضد الكيان الإسرائيلي.

وأكّدت تل أبيب، من جهتها، نجاح طائرة مُسيّرة يمنية واحدة في اختراق أجواء فلسطين المحتلة، وتجنّب الدفاعات الجوية التابعة للكيان. إلا أن جيش الاحتلال ادّعى أنها سقطت في منطقة مفتوحة في عسقلان.

وتشير هذه التطورات التي تأتي قبل أيام من حلول الذكرى الأولى لانطلاق العمليات اليمنية ضد إسرائيل، إلى مرحلة جديدة من الضربات، خصوصاً أنها بدأت باستعراض قدرات بحرية جديدة أهمها غواصة "القارعة" المُسيّرة القادرة على تنفيذ عمليات دقيقة وكبرى ضد السفن والبوارج، وصولاً إلى انتقاء الأهداف الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، قالت القناة 12 الإسرائيلية إن "الحوثيين يتحدّون أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية. وفي كل مرة يحاولون تغيير مسارات الطيران المُسيّر ومفاجأة إسرائيل". وأضافت أن "المُسيّرة انطلقت من اليمن نحو البحر الأحمر مروراً بصحراء سيناء، ودخلت البحر المتوسط في نقطة غير معروفة، ثم اتجهت شمالاً إلى عسقلان"، مشيرة إلى أن "القوات الجوية الإسرائيلية تغيّر باستمرار نشر الرادارات وتحاول تحسين عملية رصد المُسيّرات واعتراضها".

الرياض تسعى إلى توحيد الفصائل اليمنية الموالية للتحالف

وفي ما يتعلّق بالصراع في اليمن، استدعت السعودية، أمس، رئيس "المجلس الرئاسي" الموالي لها، رشاد العليمي، إلى الرياض، بالتزامن مع قيام قائد قوات التحالف السعودي - الإماراتي، فهد بن تركي السلمان، بعقد لقاء مع عضو "المجلس الرئاسي"، نائب رئيس "المجلس الانتقالي الجنوبي"، عبد الرحمن المحرمي، ناقش معه خلاله سبل توحيد كلّ الفصائل، واستكمال تنفيذ الشق العسكري من اتفاق الرياض الموقّع بين القوى الموالية للسعودية وتلك الموالية للإمارات، في الخامس من تشرين الثاني 2019. وتهدف السعودية، من خلال تفعيلها هذا الاتفاق المتعثّر في شقة العسكري، إلى إعادة ترتيب القوى المحسوبة على التحالف، في إطار ما يُسمى بقيادة "القوات المشتركة" التي يقودها السلمان. وترى مصادر في صنعاء، تحدّثت إلى "الأخبار"، أن "هذه الخطوة تأتي في إطار الحراك الأميركي - السعودي المعادي"، حتى في ظل تسريبات سعودية زعمت أن الرياض رفضت تمويل الخطة الأميركية المعادية لليمن.

وعلى وقع رسائل صنعاء التي بعثت بها من خلال تنفيذها سلسلة مناورات عسكرية على أربع جبهات قبل أيام في الساحل الغربي، استعرضت فيها تعاظم قدراتها العسكرية وأكّدت من خلالها جهوزيتها لأي تصعيد معاد من قبل الموالين للتحالف السعودي - الإماراتي، لمّحت مصادر دبلوماسية محسوبة للأخير، إلى أن واشنطن أرجأت تنفيذ خطتها العسكرية في اليمن إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية. وقالت المصادر، وفق تقارير صحافية، إن الولايات المتحدة أبلغت قادة الفصائل بأنها غير مستعدة بعد لتنفيذ الخطة التي ناقشتها معهم خلال لقاءات واشنطن، والتي جرت الأسبوع الماضي. ولم تستبعد المصادر أن يكون القرار الأميركي ناتجاً من مخاوف من اندلاع تصعيد واسع على مستوى المنطقة، في حال تفجير الوضع في اليمن.

وكانت وسائل إعلام أميركية قد أشارت إلى وجود مخاوف في وزارة الدفاع الأميركية من تداعيات نقص المخزون الاستراتيجي من الصواريخ الاعتراضية، والمخصّص للحفاظ على مصالح واشنطن في المحيط الهادئ، حيث تتمركز بوارج وحاملات طائرات أميركية مهمتها تنفيذ جولات بحرية في البحر العربي والمحيط الهندي، في إطار مساعي احتواء العمليات اليمنية هناك.

الإعلام الإسرائيلي يقرّ بتحدّي صنعاء الدفاعات الجوية للعدو (أ ف ب)



إيران ترفع ميزانيتها العسكرية 200%: الردّ على إسرائيل آتٍ

بعد أربعة أيام على الهجوم الإسرائيلي الذي استهدف إيران، فجر السبت الماضي، والذي أجمع المحلّلون على أنه ردّ محدود ولم يرتقِ إلى مستوى يحقّق لتل أبيب إعادةَ بناء قوّتها الرادعة، تستمر التكهنات حول كيفية ردّ إيران المحتمل على الهجوم، في ظل الضبابية التي تكتنف المساعي الدبلوماسية في هذا السياق. وفيما أكّد مسؤولون إيرانيّون أن بلادهم عازمة على الردّ، الذي لا يزال نطاقه وتوقيته غير معلومَين بعد، تتعالى التهديدات الإسرائيلية والأميركية لطهران، والتي يراد منها على ما يبدو كبح الأخيرة ومنع ما سمّته واشنطن «خطأ الرد واتخاذ أي خطوة انتقامية».

وقال رئيس الأركان الإسرائيلي، هرتسي هليفي، أمس، إنه إذا أطلقت إيران مجدداً رشقة صاروخية في اتجاه إسرائيل، فإن جيشه سيردّ باستخدام «قدرات لم نستخدمها من قبل». وبحسب صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، أضاف هليفي، في حديث إلى جنود إسرائيليين في قاعدة «رامون» الجوية، جنوب الأراضي الفلسطينية المحتلة - والتي كانت طاولتها الصواريخ الباليستية الإيرانية في الرد الأول على استهداف القنصلية الإيرانية في دمشق -، إنه «إذا ارتكبت إيران الخطأ وأطلقت وابلاً آخر من الصواريخ على إسرائيل، فسنعرف كيف نصل إلى إيران، وسنصل بقدرات لم نستخدمها من قبل، وسنضرب بقوة شديدة كلاً من الإمكانات والأماكن التي تركناها من قبل». وأضاف: «أننا نقوم بذلك لسبب بسيط للغاية، وهو أننا لم ننتهِ بعد، وما زلنا في منتصف الطريق». ولم تمضِ عدة ساعات على تصريحات هليفي، حتى حذّر البنتاغون، بدوره، مجدداً، من إمكانية قيام إيران بالرد على الهجوم الأخير، مشدداً على أنه «علينا الاستعداد لجميع حالات الطوارئ التي قد تحصل في المنطقة».

في غضون ذلك، ورغم المحاولات المتكرّرة لكبح الرد، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قال إن هجوم السبت «لم ينتهِ»، مضيفاً، في تصريحات أمام أعضاء الكنيست من حزب «الليكود» أول من أمس، أنه «من يعتقد بأن ضربة واحدة كافية لإنهاء الأمر فهو مخطئ». وبحسبه، فإن التهديد الإيراني يتكوّن من 3 محاور؛ الأول، هو «محاولة السيطرة على الجليل، ومنطقة غلاف غزة»؛ والثاني هو «الترسانة الكبيرة» من الصواريخ الباليستية لدى إيران، والتي زعم أن الرد يحول دون قدرة إيران على إنتاج المزيد منها. أما الثالث، فهو «سعي إيران لامتلاك سلاح نووي». وفي السياق نفسه، كشفت «القناة الـ13» أن إسرائيل تخطط لهجوم آخر على إيران رداً على استهداف منزل نتنياهو في قيسارية شمالي حيفا، موضحة أن المسؤولين الإسرائيليين «يناقشون عدة خيارات للرد».

ومع ذلك، لا تزال خطط نتنياهو الجامحة تلقى انتقادات من المستوى العسكري الإسرائيلي، إذ اعتبر الجنرال في الاحتياط، يسرائيل زيف، أن الضربة في إيران «تمنحنا فرصة أُخرى لترتيب جميع الجبهات من جديد. كانت إيران الأمل الأخير للتنظيمات «الإرهابية»، والآن، يعرفون أن الخلاص لن يأتي من هناك». لكنه، في الوقت نفسه، أشار إلى أن «جرّ إسرائيل إلى حرب استنزاف طويلة، يمكن أن يكون هدفاً انتقامياً في جميع الجبهات، وسيؤدي إلى فشل إسرائيل في إعادة البناء والعودة إلى روتين الحياة الطبيعية، الأمر الذي سيشكل ضرراً استراتيجياً خطِراً جداً بالنسبة إليها». وأضاف أن «الكرة في ملعب إسرائيل إلى حد بعيد جداً، والسؤال المنطقي الآن، أكثر من أيّ وقت مضى، هو عمّا إذا كانت هذه الحكومة تعرف كيف تتخذ قرارات أبعد من الضربات العسكرية. بما معناه، اتخاذ قرارات سياسية شجاعة تستغل الإنجازات العسكرية وتترجمها كي تغدو نتائج على شكل ترتيبات. هذا سيسمح لإسرائيل بإعادة تأهيل نفسها، بعد الأثمان الغالية والكبيرة والمؤلمة التي دفعتها خلال العام الماضي».

واللافت أنه فيما دأب المحللون، خلال اليومين الماضيين، على تفسير تعقيدات المشهد الإقليمي وتفصيل استراتيجيات التوازن واستعراض القدرات العسكرية لدى الجانبين، أي إيران وإسرائيل، أعلنت المتحدثة باسم الحكومة الإيرانية، فاطمة مهاجراني، أمس، أن سلطات إيران «تخطط لزيادة ميزانيتها العسكرية بنحو 200%»، علماً أن البرلمان الإيراني صادق على الخطوط العريضة لميزانية 2025 التي قدّمتها الحكومة، على أن يوافق عليها النواب رسمياً خلال عملية تصويت مقرّرة في آذار المقبل. كما أكدت مهاجراني، خلال مؤتمرها الصحافي الأسبوعي، أن «إسرائيل ستتلقّى الرد»، لافتة إلى أن تحديد نوعيته يعود إلى المجلس الأعلى للأمن القومي. بدوره، جدّد «حرس الثورة» تهديداته بتوجيه ضربات أقوى إلى إسرائيل قريباً، قائلاً، على لسان مساعد «الحرس» للشؤون التنسيقية، محمد رضا نقدي: «سترون في الأيام القادمة ضربات أقوى ستوجه إلى إسرائيل، وسيتفاجأ الإسرائيليون بإجراءات وابتكارات جديدة». كما أكد أن الإسرائيليين «سيتكبدون خسائر كبرى».

الحرس الثوري: سترون في الأيام القادمة ضربات أقوى ضد إسرائيل

ويأتي هذا بعدما شهدت أروقة «مجلس الأمن»، أول من أمس، تبادلاً للاتهامات بين إيران وإسرائيل بتهديد السلام في الشرق الأوسط، وذلك خلال الجلسة التي طالب بعقدها وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، لإدانة ضربات الكيان على إيران، محذّراً من أن «التصرفات الإسرائيلية تمثّل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين وتزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط». بدوره، قال السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة، أمير سعيد إيرواني، إن «العدوان الإسرائيلي على إيران واضح ولا يحدث بشكل منعزل. هذا الهجوم العدواني جزء من اتجاه أوسع ومستمر للعدوان والإفلات من العقاب، تزعزع به إسرائيل استقرار المنطقة بأسرها». وأضاف أن «انتهاكات إسرائيل المستمرة والمنهجية للقانون الدولي وعدوانها على إيران وجرائمها في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن والتي تهدد بشكل مباشر السلام والأمن الدوليين، تتطلب إدانة لا لبس فيها وإجراء حاسماً من المجلس». كما كرّر السفير الإيراني التهديدات بالرد على الضربات الإسرائيلية، وحذّر من أن «جمهورية إيران الإسلامية تحتفظ بحق الرد على هذا العمل العدواني في أي وقت تختاره»، مؤكداً مع ذلك أنها تفضّل «دائماً» اللجوء إلى «الدبلوماسية لحل المشكلات الإقليمية».

في المقابل قال المبعوث الإسرائيلي، داني دانون، إن الكيان دافع عن نفسه بعد «الهجوم الصاروخي» في الأول من أكتوبر. وأضاف: «لقد وعدنا بأن أفعالهم لن تمر بلا رد»، وإسرائيل «وفت بوعودها». وادّعى أن «إيران زرعت العنف والفوضى والدمار في أنحاء الشرق الأوسط. وهذا العنف لا يقتصر على حدود إسرائيل، بل يهدد الاستقرار الإقليمي والأمن العالمي». أما الولايات المتحدة فكررت دعم حليفتها إسرائيل. وقالت السفيرة الأميركية، ليندا توماس غرينفيلد: «رسالتنا إلى إيران تبقى واضحة: إذا اختارت القيام بمزيد من الأعمال العدوانية ضد إسرائيل أو ضد الأفراد الأميركيين في المنطقة، فستكون هناك عواقب وخيمة. لن نتردد في التصرف دفاعاً عن النفس».

إلى ذلك، نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن مصادر مطّلعة قولها إنه «تم نقل» أريان طباطبائي، وهي مسؤولة في البنتاغون يشتبه في قيامها بتسريب وثائق استخباراتية أميركية حول خطط الهجوم الإسرائيلي على إيران، إلى منصب جديد، حيث ستكون لديها «قدرة أقل على الوصول إلى المعلومات السرية». ورغم نفي وزارة الدفاع تورطها في التسريب، أكّدت الصحيفة أن طباطبائي، وهي أميركية من أصل إيراني، ستشرف الآن على مجال تعليم وتدريب القوات في مكتب وزير الدفاع، لويد أوستن.

(الأخبار)



كريم خان يضع الاتهامات بالتحرش الجنسي في إطار «الهجمات والتهديدات» التي يتعرض لها هو والمحكمة (من الويب)

كريم خان متّهماً بالتحرش
مسلسل التآمر الإسرائيلي يكتمل؟

عمر نشابة

قدمت محامية تعمل في مكتب المدعي العام في «المحكمة الجنائية الدولية» في لاهاي، شكوى ضد المدعي العام، كريم خان، واتهمته بالتحرش بها جنسياً، فيما ردّ الأخير على الشكوى بمحاولة إقناع الضحية المزعومة بإنكار الادعاءات، غير أنها رفضت التعاون. وتشمل الاتهامات الموجّهة إلى خان، لمسات جنسية غير مرغوب فيها، وإساءات جنسية بحق المحامية على مدى فترة طويلة، فضلاً عن إساءة استخدام السلطة. وقال موظفون في المحكمة إن المدعي العام ومسؤولاً آخر مقرباً منه حثّا المرأة مراراً وتكراراً على إنكار الادعاءات المتعلقة بسلوكه تجاهها، علماً أنه في حال ثبوت أن المدعي العام قام فعلاً بالتحرش بالمحامية، سيجبر على الاستقالة، وسيؤخّر ذلك أي خطوة تتخذها المحكمة لملاحقة مسؤولين إسرائيليين على جرائمهم في غزة ولبنان. وبعد انتشار الخبر في وسائل الإعلام، نفى خان الاتهامات الموجّهة إليه، قائلاً، في بيان، إنه والمحكمة «تعرّضا لمجموعة واسعة من الهجمات والتهديدات»، من دون أن يتهم الإسرائيليين بشكل مباشر بتشويه سمعته وعرقلة عمله.

وتأتي الاتهامات التي يتعرّض لها المدعي العام في توقيت لافت للأسباب الآتية:

أولاً، في أيار الفائت، طلب كريم خان من هيئة القضاة إصدار مذكرات توقيف دولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه يوآف غالانت، وثلاثة من قادة حركة «حماس» (اغتالهم الإسرائيليون لاحقاً)، بسبب توفّر قرائن على ضلوعهم في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة المحاصر. ورفضت الحكومة الإسرائيلية هذا الإجراء، ودانت خان بسبب إقدامه على «مساواة نتنياهو وغالانت بقادة حماس». كما شنت حكومة العدوّ هجوماً على خان، ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، خطوته بأنها «هجوم مباشر على ضحايا هجمات 7 أكتوبر» و«وصمة تاريخية ستبقى في الذاكرة إلى الأبد». لكن المدعي العام لم يرتدع، بل أكد لصحيفة «صنداي تايمز» البريطانية أن إسرائيل تفرض عقاباً جماعياً على الفلسطينيين في غزة، وأن «لا أحد لديه رخصة لارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية». وشدّد على أنه «إذا لم تتخذ الدول خطوات في حال صدور مذكرات اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية، فستكون لذلك آثار كبيرة». لكن بعد مرور خمسة أشهر، لم تصدر مذكرات الاعتقال؛ إذ إن القضاة ما زالوا يماطلون ويؤجلون اتخاذ القرار بسبب ضغوط أميركية تمارس عليهم، فيما لا يتوقف خان عن حثهم على الإسراع في إصدار مذكرات التوقيف من دون جدوى.

ثانياً، في حزيران الماضي، كشفت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن العدو الإسرائيلي شنّ حملة سرّية ضد «المحكمة الجنائية الدولية» لمنعها من ملاحقة مسؤولين إسرائيليين، استمرت نحو عقد من الزمن. وتحدثت الصحيفة، من خلال مقابلات مع أكثر من عشرين ضابط مخابرات إسرائيلي ومسؤولين حكوميين وشخصيات بارزة في المحكمة ودبلوماسيين ومحامين، عن تفاصيل حملة شنتها إسرائيل لإحباط التحقيقات، تضمنت استخدام وكالات الاستخبارات «للمراقبة والاختراق والضغط، وتشويه سمعة كبار موظفي المحكمة الجنائية الدولية وتهديدهم». كما تنصّتت المخابرات الإسرائيلية على اتصالات عدد من مسؤولي المحكمة، بمن فيهم خان وسلفه فاتو بنسودا، وحصلت على معلومات من مكالمات هاتفية ورسائل بريد إلكتروني ورسائل نصية. وذكر التقرير أن «المراقبة كانت مستمرة خلال الفترة الأخيرة، وسمح ذلك لنتنياهو بمعرفة مسبقة بنوايا المدعي العام». وأشار أحد الاتصالات التي تم اعتراضها إلى أن خان أراد إصدار أوامر اعتقال ضد مسؤولين إسرائيليين، لكنه واجه «ضغوطاً هائلة من الولايات المتحدة». وذكرت الصحيفة البريطانية أن «بنسودا، التي افتتحت بصفتها المدعي العام تحقيق المحكمة الجنائية الدولية عام 2021، تعرضت أيضاً للتجسس والتهديد".

> يستمرّ نتنياهو وغالانت والإسرائيليون بشكل عام في الإفلات من العقاب ومن أيّ محاسبة جدية على جرائم متمادية ضد الإنسانية

ثالثاً، بعد اغتيال العدو الإسرائيلي القياديين الثلاثة في حركة «حماس»، إسماعيل هنية ويحيى السنوار ومحمد الضيف (لم يؤكد اغتياله إلا من قبل الإسرائيليين)، والذين كان قد طلب المدعي العام إصدار مذكرات اعتقال بحقهم، أصبح تنفيذ المذكرات يقتصر على الإسرائيليين. ويخشى بعض حلفاء إسرائيل والداعمين لها بالمال والسلاح، من أن تشملهم الملاحقات القضائية الدولية بسبب مشاركتهم الإسرائيليين في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولذا، يمارس الأوروبيون والأميركيون ضغوطاً على «المحكمة الجنائية الدولية» لحثها على وقف الملاحقة، وإلغاء طلب إصدار مذكرات توقيف بحق نتنياهو وغالانت.

ونشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أخيراً، رواية مختلفة بشأن اتهام خان بالتحرش الجنسي، وقدمت ما سمّته «نظرية جديدة» قوامها أن خان كان قد سعى إلى إصدار طلبات اعتقال ضد نتنياهو وغالانت، لتحويل الانتباه عن الشكوى التي صدرت بحقه.

فهل فعلاً تحرّش كريم خان بالمحامية وقرر بعد انكشاف أمره التمرّد على الإرادة الغربية والأميركية في حماية نتنياهو وغالانت للتغطية على ارتكاباته؟ أم أن المخابرات الإسرائيلية نصبت فخاً وقع فيه المدعي العام؟ في الحالتين، ومهما كانت نتيجة التحقيقات في مزاعم التحرش الجنسي، يستمرّ نتنياهو وغالانت والإسرائيليون بشكل عام في الإفلات من العقاب ومن أيّ محاسبة جدية على جرائم متمادية ضد الإنسانية في قطاع غزة ولبنان.

إعلانات رسمية

إعلان

إعلان عن فقدان سند تمليك بحري

طلب السيد هلال محمد المير بوكالته عن مالكة المركب السيدة أسرار اليف غلاييني(مواليد الميناء تاريخ 1985/2/25 سجل 517/السويقة) سند تمليك بدل عن الضائع 2020/303 تاريخ 2020/10/14 لمركب النزهة المُسمى «سارو والأربعة امراء» رقم 3619/ط والمُزود بمُحرك مركروزر قوة 260 حصان.

للمُعترض مُراجعة رئاسة مرفأ طرابلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس مرفأ طرابلس
عامر بيضا

تقرير

مدّ انتخابي مناوئ للغرب
طوق روسيا الأوروبي يتعزّز

لندن - سعيد محمد

أثارت نتائج الانتخابات التي جرت في الأيام القليلة الماضية في دول أطراف أوروبا الشرقية (مولدوفا، جورجيا وبلغاريا) غضب الغرب، بعدما نجح سياسيون وأحزاب مؤيدة لروسيا ومناهضة لسياسات التشبيك مع الاتحاد الأوروبي، في تحقيق نتائج مهمّة، كان أبرزها فوز الحزب الحاكم المناهض للغرب في انتخابات جورجيا البرلمانية، فيما منع الناخبون في مولدوفا، الرئيسة الموالية للغرب، مايا ساندو، من الحصول على تفويض صريح للسير قدماً في مأسسة العلاقة مع بروكسل. وحقّقت الأحزاب الموالية لروسيا مكاسب لها أيضاً في برلمانيات بلغاريا، حيث تستفيد موسكو من استمرار عدم الاستقرار السياسي في هذه الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي و«حلف شمال الأطلسي». وتضاعف هذه النتائج الانتخابية من أوجاع بروكسل التي تواجه تقدّماً روسياً عسكرياً منتظماً على الأرض في أوكرانيا، وتهديدات بانهيار محتمل لخطوط الجيش الأوكراني على الجبهة، في وقت يَنتظر فيه الأوروبيون بقلق نتائج الانتخابات الأميركية التي ستجرى في الخامس من تشرين الثاني المقبل، بسبب خشيتهم من عودة الرئيس السابق، دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض. وانعكس المزاج المتوتّر على خطاب رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، التي بدا كأنها على وشك إعلان الحرب لاستعادة «المسار الديموقراطي» في جورجيا، فيما حفل الإعلام الغربي بحملة ضدّ روسيا، التي اتّهمها كتّاب الأعمدة في صحف لندن وباريس وبرلين، بالسعي إلى القضاء على السيادة والهويات الوطنية لحزام الدول الواقعة على أطراف أوروبا، والتي كانت في ما مضى خاضعة للنفوذ السوفياتي. ودعت «فايننشال تايمز» اللندنية، الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين، إلى تقديم «دعم أكثر قوّة وأشدّ براعة» للجماهير في جورجيا ومولدوفا، لمنع خضوع البلدين لِما وصفته بـ«النفوذ الروسي الخبيث». وانتقد وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، من جهته، «إساءة استخدام الموارد العامة، وشراء الأصوات، وترهيب الناخبين»، فيما هدّد الناطق باسم الخارجية، ماثيو ميلر، بأن بلاده قد تتّخذ إجراءات إذا لم تستجب الحكومة في تبليسي للدعوات إلى «التراجع عن إجراءاتها المناهضة للديموقراطية والعودة إلى مسارها الأوروبي الأطلسي». أيضاً، أدانت الخارجية الألمانية ما وصفته بـ«المخالفات الكبيرة في إجراء الانتخابات»، ووافقتها على ذلك الخارجية الفرنسية التي دعت إلى إجراء «تحقيق شامل».

وكان آلاف الجورجيين قد اندفعوا إلى التظاهر في ساحة البرلمان في العاصمة تبليسي ضد نتائج الانتخابات التشريعية التي جاءت لمصلحة حزب «حلم جورجيا» المناهض للغرب. وعلى هذا المنوال، قالت الرئيسة الجورجية، سالومي زورابيشفيلي، المعروفة بميولها الغربية، إنها لا تعترف بالنتائج الرسمية للانتخابات، زاعمةً بأن بلادها وقعت ضحية لـ«عملية روسية خاصة» تهدف إلى إعادة الجمهورية السوفياتية السابقة إلى مدار موسكو مجدداً، وعرقلة خطّتها لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي. وخاطبت الرئيسة، جمهورها الذي كان يلوّح بأعلام جورجيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، قائلة: «لقد سرقوا صوتك وحاولوا سرقة مستقبلك. لكن لا أحد لديه الحق في القيام بذلك، ولن نسمح بذلك». وأبلغت زورابيشفيلي الصحافيين بأنها ترى «آثاراً ظاهرة لتدخّل الاستخبارات الروسية في هذه الانتخابات»، منتقدةً المنهجية المستخدمة في إدارة عمليات الاقتراع. لكن رئيس وزراء جورجيا، إيراكلي كوباخيدزه، اتهم المعارضة بالتآمر لـ«زعزعة النظام الدستوري»، وقال على هامش استقباله للرئيس الهنغاري، فيكتور أوربان، الذي حضر لتهنئته بـ«الفوز الساحق»، إن حكومته لا تزال ملتزمة بالتكامل الأوروبي.

وكانت هيئة تنظيم الانتخابات في الجمهورية التي يبلغ تعداد سكانها أربعة ملايين نسمة، قد أعلنت، الأحد، حصول مرشّحي حزب «حلم جورجيا» الحاكم على 54% من الأصوات، وفوزهم تالياً بـ89 مقعداً من مجموع 150 مقعداً في البرلمان، علماً أن أكثر من 20 حزباً تنافست على تلك المقاعد في الانتخابات التشريعية.

وبينما نفت روسيا التهم الموجهة إليها بالتدخل في الشأن الجورجي، واعتبرت على لسان الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أن الانتخابات تعبّر عن «خيار الشعب الجورجي»، طالب قادة عدد من أحزاب المعارضة بإعادة الانتخابات تحت مراقبة دولية، وتعهّدوا بأنهم لن يشغلوا مقاعدهم البرلمانية التي ظفروا بها، في ما قد يغرق البلاد في أزمة سياسية شائكة. وكانت أحزاب المعارضة تأمل بتشكيل ائتلاف حاكم يسمح لها بالمضيّ قدماً في المفاوضات لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي. على أن خبراء يقولون إن المزاج بين الناخبين الجورجيين، ولا سيما الفئات الأكبر سنّاً والفقراء وسكان الأرياف، يميل بالفعل إلى مصلحة موسكو، في وقت يشعر فيه سكان المناطق الحضرية والشباب الأصغر سناً بالإحباط واليأس المتزايد نتيجة تعطّل مشروع الالتحاق ببروكسل.

> انعكس المزاج المتوتّر على خطاب رئيسة المفوضية الأوروبية التي تريد استعادة «المسار الديموقراطي» في جورجيا

وتظاهر عشرات الآلاف من هؤلاء، في الربيع الماضي، ضد مشروع قانون «العملاء الأجانب» الذي حرم وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية من تلقّي تمويل من الخارج، بحجة أنه «يخنق الديموقراطية».

وكان الغرب قد تلقّى قبل ذلك صفعة في الانتخابات الرئاسية المولدوفية التي جرت الأسبوع الماضي، تزامناً مع استفتاء شعبي على تكريس تطلعات البلاد لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي في الدستور. وفشلت الرئيسة مايا ساندو في تحقيق فوز صريح في الانتخابات الرئاسية، ما يجعلها مجبرة على خوض جولة إعادة في الثالث من تشرين الثاني المقبل ضدّ خصم مدعوم من روسيا، فيما شهد الاستفتاء نسبة إقبال منخفضة، وأنتج تقدّماً هامشياً بعدة آلاف فقط من الأصوات لمصلحة التغيير الدستوري الذي تنشده ساندو. واتهم الاتحاد الأوروبي «روسيا ووكلاءها بمحاولة تقويض العملية الديموقراطية في مولدوفا وشراء الأصوات».

وغير بعيد، في بلغاريا، دخلت العملية السياسية في طريق مسدود، بعدما فشلت كل الأحزاب في الحصول على أغلبية في الانتخابات العامة التي أجريت يوم الأحد الماضي - وهي السابعة في الجمهورية في أقل من أربع سنوات -، ما يبطئ إجراءات التكامل مع الاتحاد الأوروبي، ويوسّع من دائرة تأثير السياسيين المؤيدين لروسيا. وحصل حزب «جيرب» (يمين الوسط) الذي يتزعّمه رئيس الوزراء السابق، بويكو بوريسوف، على ما يقرب من 26% من الأصوات ليست كافية على أيّ حال للحصول على الأغلبية، فيما لم تحز أيّ من الأحزاب الأخرى، بما فيها الحزب «الليبرالي» الحاكم سابقاً، على أصوات كافية للدخول مع «جيرب» في تحالف ثنائي لتشكيل حكومة، ما يحتم الاستعانة ربما بحزب «إحياء» القومي الموالي لروسيا، والذي حصل على 13%. أيضاً، حصل حزبان صغيران مؤيدان لروسيا على أكثر من 4% من الأصوات، وهو الحد الأدنى اللازم لدخول البرلمان. ومن شأن كتلة من أنصار روسيا أن تشكّل مجموعة معارضة مهمّة تهيمن على ربع المقاعد في الهيئة التشريعية، حتى وإن استبعدت من السلطة. ويصعّب هذا المأزق السياسي من فرص بلغاريا في إنجاز الإصلاحات اللازمة للدخول في المجموعة النقدية التي تستعمل اليورو الأوروبي، وكذلك عضوية منطقة معاهدة شنغن الأوروبية الخالية من الحدود بين أعضائها، فيما تتزايد في هذه الأثناء شعبية السياسيين المؤيدين لعلاقات أفضل مع روسيا، بين قطاعات واسعة من المواطنين البلغار.

تقرير

«الأوروبي» يدرس تعيين مبعوث إلى سوريا
حراك إيطالي مستمر لكسر الجمود

علاء حلبي

في إطار التحركات الجديدة لبعض دول الاتحاد الأوروبي لتغيير آلية التعامل مع دمشق، بعد أن تسببت السياسات المتّبعة بتفاقم أزمات اللجوء، وفي سياق الدفع الإيطالي المستمر في هذا الاتجاه، بدأت تتسرّب أنباء عن دراسة جدية في أروقة الاتحاد الأوروبي لتعيين مبعوث خاص إلى سوريا، في خطوة من المفترض أن تتبعها خطوات عديدة أخرى. وتأتي الإجراءات الأوروبية الجديدة نحو سوريا، والتي باتت تقودها إيطاليا التي أعلنت في تموز الماضي انفتاحها على دمشق، ضمن خطة عمل واسعة تشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، للحد من موجات اللجوء، إثر اجتماع استضافته بروكسل على مستوى المبعوثين الخاصين لدول الاتحاد الأوروبي إلى سوريا ومديري دوائر الشرق الأوسط للدول الأعضاء في المفوّضية الأوروبية، تمّ خلاله تأسيس مجموعة عمل هدفها إعادة مناقشة سياسة الاتحاد تجاه سوريا وصياغة توصيات جديدة، تبعاً للتغيرات التي طرأت على الأرض.

وسبقت هذا الاجتماع سلسلة اجتماعات لثماني دول أوروبية هي: النمسا، كرواتيا، قبرص، التشيك، اليونان، إيطاليا، سلوفاكيا وسلوفينيا، قامت بصياغة كتاب وجّهته إلى المفوّضية الأوروبية، ضمن مبادرة حملت اسم «اللاورقة». وخلال هذه الاجتماعات، دعت الدول الثماني إلى إعادة تقييم العلاقات مع سوريا، بشكل يضمن تواصلاً أفضل مع المتغيّرات على الأرض، ما من شأنه أن يساهم في وضع تصور أفضل للحد من موجات اللجوء، عبر بوابة تعاون تلعب فيها دمشق دوراً مهماً. وقوبلت تلك المبادرة في البداية برفض من ألمانيا التي تسير على الطريق الذي رسمته الولايات المتحدة، التي تحاول جاهدة الإبقاء على الظروف الراهنة، ومنع أي حلول للأزمة الإنسانية التي تسببت بها الحرب المندلعة في سوريا منذ عام 2011، بما فيها أزمة اللجوء في دول الجوار، وموجات اللجوء المستمرة نحو أوروبا، التي تشهد حوادث غرق تسببت بمقتل الآلاف من الباحثين عن فرصة أفضل للحياة على الضفة الأخرى من البحر المتوسط.

وإلى جانب تأمين قنوات تواصل رسمية مع دمشق، تتضمن «اللاورقة»، بحسب صحيفة «بوليتيكو» الأميركية، بنوداً تتعلق بإمكانية زيادة الاستثمارات في سوريا، بهدف خلق بيئة أقل رغبة في اللجوء، الأمر الذي يتطلب في البداية إنهاء العقوبات الأوروبية المفروضة على سوريا. أيضاً، تتضمن «اللاورقة» بحث إمكانية فتح باب العودة الطوعية للاجئين إلى سوريا، وهو إجراء يتطلب تقديم دفعة وازنة لمشاريع «التعافي المبكر» لإعادة تأهيل البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان في المناطق التي خرجوا منها. غير أن هذه المشاريع لا تزال تلقى معارضة من الولايات المتحدة، التي ترفض المضي قدماً فيها في ظل الظروف السياسية الحالية، برغم المآسي الإنسانية التي تسببت بها الحرب، والضغوط الكبيرة على الدول التي تستضيف اللاجئين.

> يستمر توافر الظروف الدافعة لتشكّل موجات اللجوء نحو أوروبا

وتأتي المحاولات الحالية لتغيير سياسة الاتحاد الأوروبي بعد أكثر من عقد على اتّباع سياسة قطيعة مشددة تجاه سوريا، وسط محاولة مدّ قنوات تواصل مع فصائل معارضة على الأرض في سوريا، إلى جانب جمع تبرعات سنوية لتأمين بعض المساعدات للاجئين في دول الجوار. على أن هذه السياسة أثبتت فشلها في ظل استمرار موجات اللجوء، سواء بسبب عدم موثوقية الأطراف التي تعاملت معها دول الاتحاد الأوروبي، أو بسبب عدم إمكانية ضخ المزيد من التمويل لمشاريع الإغاثة، في ظل انشغال الدول المانحة في الاتحاد الأوروبي (على رأسها ألمانيا) بتقديم الدعم لأوكرانيا في حربها مع روسيا من جهة، ولإسرائيل في حرب الإبادة التي تشنها ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وفيما اتسعت رقعة الحرب لتشمل لبنان الذي يعيش على وقع عدوان مدمّر، بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة على سوريا، تساهم دول في الاتحاد في استمرار الحرب جرّاء الدعم المستمر لإسرائيل، والذي يشمل بشكل أساسي إمدادات كبيرة من الأسلحة والذخائر، الأمر الذي تسبب بحركة نزوح كبيرة من لبنان نحو سوريا التي تعاني أساساً من أزمات اقتصادية واجتماعية بسبب الحرب، ما يعني استمرار توافر الظروف الدافعة إلى تشكّل موجات اللجوء المستمرة نحو أوروبا.

تساهم دول في الاتحاد الأوروبي في استمرار الحرب جرّاء الدعم المستمر لإسرائيل (أ ف ب)

الداخل المحتل: الأزمة والآفاق

آرام كيوان *

تاريخياً، اعتُبر الداخل ذا خصوصية أعقد من باقي التجمعات الفلسطينية وذلك لأسباب واضحة، وهي المواطنة والوطنية، ويمكن إضافة الأيدولوجية عموماً واختلاطها مع هذين المفهومين.
فالأيديولوجيا في الداخل، كما هي في كل مكان، عليها أن تفكك الواقع الذي يحيطها وتتفاعل عبره. فكما نجد الماركسيين مثلاً في بلدان العالم المختلفة فككوا واقعهم بالأدوات التحليلية الماركسية، فقد وجد الماركسيون في الداخل أنفسهم أمام هذا التحدي. والمنظّر الأول للماركسيين الفلسطينيين في الداخل كان إميل توما، وكذلك الصحوة منذ عبد الله نمر درويش كان عليها أن تجد تصوراً صحوياً في سياق المواطنة الإسرائيلية والقضية الفلسطينية.
المسألة الفلسطينية في الداخل يمكن تقسيمها إلى هذه العناوين: المواطنة وبما يترتب عليها من أزمات يومية، وكذلك الوطنية وما يترتب عليها من قضية كبرى؛ ولكن المعضلة في ما يخص التصورات حول الاثنين تكمن في كون الوطنية الفلسطينية هي النقيض المباشر للإسرائيلية بكل مستوياتها، لذلك نشهد في هذا المضمار تبايناً بين الطروحات المختلفة للتيارات السياسية.
هنا سأضع مقترحات لمحددات صعود وهبوط الحركية والحزبية في الداخل الفلسطيني:
1- الامتداد الأممي/الإمبراطوري: في قراءتنا لتاريخ العمل الحركي والحزبي في الداخل، نستخلص أن تغليب الوطنية (أو حتى الأممية) وإبقاء المواطنة في أضيق حدود ممكنة احتاجا إلى بعد عالمي وإقليمي، مثل الحزب الشيوعي والاتحاد السوفياتي، الحركة الإسلامية والصحوة، الأحزاب القومية والحركة العروبية وهكذا دواليك. ونلاحظ أنه كلما غاب البعد «الإمبراطوري/الأممي» لمشروع من المشاريع، كلما زاد الميل إلى «النضال» المواطني. فنلاحظ أيضاً أن الحالات التي بقيت المواطنة فيها مجرد وثيقة مرغمين عليها وليست ذات بعد نضالي (إلا في هوامش معينة) كان التيار غارقاً في البعد الفلسطيني العام والبعد الفوق فلسطيني، كحالة الحركة الإسلامية الشمالية وحركة أبناء البلد.
فمثلاً، الحركة الجنوبية المنجرفة نحو الإسرائيلية منذ البداية، كانت الشق الذي لم يكسب مكانه كالامتداد المحلي للصحوة إقليمياً، وفي حالة الشمالية نجد أن بقاياها بعد الحظر مالت نحو «النضال» المواطني بعد الحظر، كحالة البيت الفحماوي الذي يعبر عن إسلامية المهزومين. إلا أن الموضوع ليسَ ميكانيكياً بل هناك علاقة تبادلية كحالة الحركة القومية في الداخل («الأرض» و«أبناء البلد») حيث ذبلت هاتان الحركتان بعد غياب الوجهة الإقليمية لمشروعهما.
2-الحركة الوطنية الفلسطينية وليسَ المواطنة هي ما يقرر: في جانب الحقيقة التاريخية، يمكن القول إن واقع حياة المواطنة يؤثر على حياة الفلسطينيين من حيث دمجهم على هامش السوق الرأسمالي الإسرائيلي وسريان القانون الإسرائيلي - رغم التمييز العنصري عليهم - ولكن هذا ليس كافياً لتفسير الموضوع، فسكان الضفة الغربية أيضاً يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي وكذلك سكان غزة، أي إن الحركة الصهيونية تطبق قبضتها على كل فلسطين التاريخية رغم تعدد أساليبها في التعامل مع كل تجمع فلسطيني ما يزال قائماً في فلسطين التاريخية، وأساس هذا التعامل هو تحويل التجمعات الثلاثة إلى كتل لا ترتبط مع بعضها كشعب رغم وجودهم على رقعة جغرافية واحدة.
ودلالة إضافية على ما نقوله هي وجود الحالة الفلسطينية تاريخياً رغم تأثرها بالواقع الإسرائيلي، إلا أنها كانت امتداداً لحال الحركة الوطنية الفلسطينية (وربما العربية). فبعد انحلال آخر مؤسسة عربية فلسطينية بعد النكبة - وهي المؤتمر العربي - كان الحراك السياسي ميّالاً للقومية، وعند التراجع إلى الوطنية المحلية انعكس هذا في الداخل أيضاً، وعندما دخلت المنظمة في مرحلة المأسسة راح الداخل يبني مؤسساته الجامعة، وفشل أوسلو والتشرذم وحلول اليأس ونضالاته انعكست كذلك على الداخل، وعندما صعدت الصحوة إقليمياً صعدت كذلك فلسطينياً.
3-حدود تأثير المواطنة: إذا ما اتفق معي القارئ أن المواطنة هي نقيض الوطنية الفلسطينية (وبالطبع القومية والأممية)، فإننا نستطيع أن نتفق على تسمية دوائر «النضال» المواطني (سواء أكان هامشياً أم مركزياً) بصفتها «نضال المرغمين». ونجد أن ذوبان الوطنية في لحظات تاريخية ما يكون عاملاً دافعاً نحو «نضال» مواطني تام ويمكن أن نقول «أسرلة» تامة؛ والسبب كما أسلفنا هو غياب البعد الما فوق فلسطيني، حيث نجد حركات وأحزاباً تبقي «نضالاتها» فقط في الشؤون المواطنية اليومية، ومنهم من يجنّد للتعبئة لمثل هذه «النضالات» كـ«طبقة المتعاونين» إبّان الحكم العسكري كما يسميهم هلل كوهين.
يمكن القول إن «النضال» المواطني يعد بأمور على المستوى العيني لذلك فإنه جذاب في هذه المرحلة التي يعتبر فيها أغلى حق للفلسطيني في الداخل هو الحق في الحياة والأمن، ولكن «النضال» المواطني لا يعد بشيء على المستوى البعيد، وعلى النقيض فإن النضال الوطني الحقيقي يعد بنتائج كبرى ولا يعد بشيء تقريباً على المدى المنظور والقريب.
وبالطبع إنّ منبع كل المآسي اليومية في التحليل الأخير هو القضية الوطنية.
ولكي نتمم الصورة، فقد عرضنا في مقالات سابقة التقسيمة الطبقية في الداخل (ولست بوارد العودة إليها) ودورها، ولكنني أريد أن أضيف شيئاً جديداً آخذاً في التشكّل وهو موضوع هجرات العمل.
ظهر عند العرب في الداخل فئة (طبقة؟) نائية بنفسها عن المجتمع وصراعاته منذ فتح أبواب الهجرة، الهجرة بشكل عام لعبت هذا الدور تاريخياً، الهجرة بوجه عام (وليس فلسطينياً فقط) تأتي في سياق الخروج من الوطن الأم لظروف تتعلق بفرص العمل والوضع المعيشي والأمن الشخصي والرفاهية الشخصية، وفي الداخل فإنها تلعب دوراً في التشكيلة الطبقية للمجتمع وبنيته، ويمكن التأريخ لأول هجرة ملموسة خلال وبعد أوسلو إذ تسبّبت في هجرة الحرفيين وصعود بيروقراطية البلديات مكانهم.
هنا لا نتحدّث عن الهجرات الفردية المتنوعة بل الهجرات ذات الطابع الجماعي والمسيس إلى حد ما، ونعني بشكل خاص الهجرة إلى إسطنبول وتركيا بداية ولاحقاً الإمارات في السنوات الأخيرة. هذه ظاهرة تشبه إلى حد كبير ما حدث للريفيين المصريين عند دخول المال الخليجي وهجرة العمل في الخليج.
إسطنبول، ولاحقاً دبي، أصبحتا النموذج، نظراً إلى الفرص الاستثمارية والأمن الغائب في الداخل، والحياة المرفهة هناك أفضل من هنا بكثير، وبالنسبة إليّ، إن لقمة الإنسان وأمنه يحركانه قبل أفكاره، بل هما ما يخلق أفكاره، وهذا ليس اعتراضي، إنما أبحث في ما تنتجه هذه اللقمة من أفكار وسلوكيات.
يمكن تلخيص وعي الطبقة الجديدة - المرتبطة بدبي تحديداً - وصعود «الطبقة الإماراتية» وما جلبه معه من تأثير على الهوية الوطنية، فنقول هذا النوع من الهجرات يشجع الانعزالية وأنانية الفرد وتنصله من مسؤوليته الجمعية، ويستورد «فنّاً» هابطاً سيئاً لمجمل الثقافة الوطنية، وفي الوقت نفسه تساعد هذه الهجرات في التحرر المادي وعيش حياة آمنة أكثر آدمية من الحياة الحالية.
فوطنياً يتلخص صعود هذه الشريحة في أن جمال عبد الناصر حاول أن يجتذب الناس بصوته الجهوري ونضاله الفولاذي ولكن محمد رمضان تفوق عليه، وعند التنزه في أقدم مدن التاريخ فإنهم يفضلون التنزه في الحضارة المستوردة، وفي إمكانهم كحد أقصى أن يناضلوا من أجل «إصلاح إسرائيل» لتكون مثل دبي.
ولكي لا نترك المقال غير مرتبط بلحظتنا الراهنة، فإننا بداية ندعي أن الداخل يعيش حالة شلل سياسي وتوازنَ ضعفٍ حركياً وحزبياً. السبب الأول هو غياب البعد الفوق فلسطيني: نشير إلى أن المشروع الكبير اليوم في المنطقة الذي يتشابك مع فلسطين، هو إيران، وفي الداخل لا نجد بعداً إيرانياً لهذا المشروع، هذا العامل الأول في سبب ترهل الداخل.
وطبعاً عدم وجود امتداد محلي لهذا المشروع له جانبان، التحريض الطائفي منذ الـ2011 الذي عمل على إسقاط إيران من ضمائر «السنة»، وثانياً كون المشروع الإيراني يحتاج في كل مكان إلى بعد عسكري بالدرجة الأولى وهذا غير متاح في الداخل.
هكذا وجدت الحركات السياسية في الداخل نفسها من دون مشروع «فوق فلسطيني».
ثانياً، عودة «الحكم العسكري» مع واقع الشلل الحزبي: إن واقع الشلل الحزبي تزامن مع عودة «الحكم العسكري»، ونعني هنا أن كل معالم الحكم العسكري من رقابة ومنع النشاط السياسي قد عادت بشكل قوي ولكن من دون إعلان عودة الحكم العسكري بشكل رسمي. ففي «الحكم العسكري الأول»، ظهرت أحزاب وطنية، الحزب الشيوعي وحركة الأرض، اللذان ناضلا ببسالة ضد هذا الحكم، بعكس اليوم. هذا الواقع أدى مجدداً إلى صعود «النضال» المواطني بقوة وبعدّة تجليات، مثل شراكات عربية-صهيونية، النهج الجديد، حراك «نقف معاً»... إلخ.
وهنا يجب أن نفرّق بين أمرين، أن المجتمع السياسي والمجتمع ككل في الداخل مشلول وفاقد للأفق والتصور السياسي الكبير (بالمعنى الذي ذكرناه)، ولكن حرب فلسطين (2023-) أحيت عنده آمالاً كبيرة وقديمة، وإن لم يتمخض عن هذا الأمل شيء مادي ملموس، لكون حرب فلسطين - في بدايتها - حققت المستحيل.
وعموماً فإن هذا الواقع أيضاً يحوي في طياته تناقضاً ومفارقة سيحلها الواقع فقط. بداية حرب فلسطين أحيت الأمل بالمستحيل وهذا الأمل (نظراً إلى عدم مشروعية إسرائيل عند أحد تقريباً وقبولها على أساس المصلحة فقط) ما يزال عالقاً منذ تلك اللحظة غير متزحزح في وعي قطاعات معتبرة في الداخل، يرافقه أيضاً، من جهة مقابلة، نهاية مرحلة صانعي هذا الأمل كتنظيم وليس كرموز، في مشهد يشبه سقوط الناصرية في عام 1967 واقعياً وصعود شعبية عبد الناصر الشخص.
غالباً إن الداخل عندما تعاد فيه صياغة الحركة الوطنية والمشروع الأممي/الإمبراطوري بعد هذه المرحلة من التاريخ ستعاد صياغة العمل الوطني وفقاً لهذا الأساس. ولمن هو متفائل مثلي أن أميركا وملحقاتها يعيشون ربعهم الأخير، فإنه لا ييأس ولو وعى أننا قد نعيش آلام مخاض هذه الصياغة الجديدة بأبشع الطرق وأحطها وأسفلها، ولكن يثق أنه سيولد ما يعيد النضال إلى المربع الأول.

«باسم شعبٍ يرفع الشمس تَحيّة
سمّني قنبلةً أو بندقيّة...
هذا أنا: لا، لستُ من عصر الأفول
أنا ساعةُ الهتْك العظيم أتت وخلخلةُ العقول»
أدونيس

* كاتب فلسطيني

الردّ الباهت ومحدوديّة القدرة الإسرائيلية

حسام عبد الكريم *

«تَمَخَّضَ الجَبَلُ فولد فَأْراً». عبارة تردّدت كثيراً على وسائل التواصل تعليقاً على الهجوم الإسرائيلي الموعود على إيران. وهو بالفعل أفضل تعبير يمكن أن يصف الهجوم بعد كل تلك الزمجرة التي صدرت من الكيان وبلغت ذروتها في تصريحات وزير الحرب غالانت قبل أسبوعين حين قال إن هجومهم القادم على إيران سيكون «مُميتاً ودقيقاً ومفاجئاً، ولن يفهموا ما حدث وكيف حدث»! الواقع يكذّب غالانت، فالهجوم لم يكن مميتاً ولا دقيقاً ولا مفاجئاً، وإن الإيرانيين فهموا تماماً ما حدث وكيف حدث. المصادر العسكرية والسياسية في إيران تقول إن الهجوم كان ضعيفاً ومحدوداً وإن الدفاعات الجوية تصدّت له بنجاح وفاعلية. وأعلن الجيش الإيراني حصيلة خسائره في الهجوم وهم أربعة شهداء ذكرهم بأسمائهم، ما يهزّ أركان الرواية الإسرائيلية حول تدمير عصب صناعة المسيّرات والصواريخ والدفاع الجوي في إيران.
هل يصدّق عاقل أن إسرائيل نجحت في إصابة تلك المنشآت والمصانع العسكرية الإستراتيجية من دون أن ينتج من ذلك خسائر بشرية تذكر؟! حتى الإسرائيليون أنفسهم لا يشترون رواية حكومتهم حول تفاصيل ونتائج الهجوم وعبّروا عن خيبة كبيرة من هزالة هجوم جيشهم على إيران ومن تناقض كلام حكومتهم ما بين الأمس واليوم. الوزير السابق أفيغدور ليبرمان اتهم الحكومة الإسرائيلية بأنها «بدلاً من تحصيل ثمن حقيقي، تكتفي بحب الظهور والعلاقات العامة». أما زعيم المعارضة يائير لابيد، فقال: «كان يتعين علينا تكبيد إيران خسائر أفدح». وقال عضو الكنيست فلاديمير بيليك إن «هناك فجوة عميقة بين تصريحات نتنياهو وأعضاء حكومته والنتائج على الأرض». وانتشر بين الإسرائيليين تعليق ساخر لمراسل قناة كان الإسرائيلية روعي كايس قال فيه: «لو كنت أنا خامنئي، لعدت إلى النوم، وتحقّقت مما حدث في الصباح».
ذلك كله لا يعني أن الهجوم لم يكن جدياً أو أنه لم يُصِب أي هدف داخل إيران. لا شك أن بعض المواقع العسكرية هوجمت ولحقت بها خسائر. لكن إيران بلد كبير وشاسع الأطراف وقدراته العسكرية ضخمة جداً ومنشآت الصناعة الحربية فيه محصنة وموزعة على أماكن كثيرة جداً داخل البلاد، وبالتالي فهجومٌ مدته لا تتجاوز أربع ساعات لا يمكن أن يحقق أي هدف حقيقي أو يؤثر في قدرات إيران وإمكاناتها.
ومن هنا كلامنا عن الفشل والخيبة. لا إنجازات على الإطلاق لهذا الهجوم، لا إيران خائفة، ولا ارتدعت ولا غيّرت سياستها ولا أهدافها. بل على العكس من ذلك، الرد الإسرائيلي الباهت والضعيف أظهر للإيرانيين، قبل غيرهم، نقطة ضعف الكيان وأنه لا يجرؤ وحده على الدخول في مواجهة مفتوحة ومباشرة مع عدوٍ قادرٍ وكفؤ كالجمهورية الإسلامية.
منذ عقدين أو أكثر يسكن هاجس إيران عقل نتنياهو. الدوائر الأمنية والسياسية حدّدت إيران الخطر الإستراتيجي الرئيسي الذي يهدد وجود الكيان منذ خروج مصر من المعادلة بعد معاهدة كامب ديفيد في أواخر السبعينيات. في اللحظة التاريخية (1979) التي خسرت فيها قضية فلسطين مصرَ، جاءت الثورة الشعبية في إيران لتعوّضها عن تلك الخسارة بعد أن أعلن نظام الجمهورية الإسلامية الجديد التزامه بفلسطين وقضيتها وبالقدس وتحريرها وأتبعَ أقوالَه بالأفعال وتحوّلت إيران إلى الداعم الأول لكل حركات المقاومة ضد الكيان الصهيوني في المنطقة، ناهيك بموقفها السياسي الرافض للاعتراف بشرعية الكيان من حيث المبدأ. بفضل إيران بقي هناك في المنطقة من يستخدم عبارة «الكيان الصهيوني» وبقي هناك من يؤمن بحتمية زوال هذا الكيان الذي قال عنه مؤسس نظام الجمهورية الإسلامية إنه «غدة سرطانية لا بد أن تُستأصل». صار «قطع رأس الحية» في المنطقة، كما يقول قادة الكيان السياسيين والعسكريين، أهم هدف إستراتيجي يسعون إلى تحقيقه ليل نهار، خصوصاً وهم يشاهدون تطوّر قدرات إيران العلمية والتكنولوجية والعسكرية منذ انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، واعتمادها التام على الذات، وبرنامجها النووي المتصاعد. في نظر نتنياهو وقادة المؤسسات الصهيونية في الكيان، قطع رأس الحية، أو الأخطبوط، يعني إسقاط النظام القائم في إيران، وسوف يؤدي إلى ضربة ساحقة ماحقة لكل القوى المعادية للكيان في المنطقة وسيجعلها عاجزة عن الاستمرار وتشكيل أي تهديد جدّي لمستقبله.
لكن مشكلة الكيان في عقلانيته. يرى نتنياهو وقادة المؤسسات الصهيونية الخطر الماثل أمامهم من دون أن يستطيعوا مواجهته بشكل مباشر. بأسلوبٍ علميّ بحت وبحسابات القوة والإمكانات، يدرك نتنياهو أنه ليس بمقدور الكيان لوحده الدخول في حرب مفتوحة مباشرة مع إيران لأن ذلك يحمل في ثناياه إمكانية الفناء ودمار الكيان. إيران بلد شاسع وأمة كبيرة لها تاريخ عريق في مواجهة وتحمّل المحن وأصعب الظروف، خلافاً للكيان الإسرائيلي المحدود المساحة وقليل العدد والذي لا يمكنه تحمّل ضربات عسكرية كبيرة ومتواصلة.
إستراتيجية نتنياهو في مواجهة إيران يمكن تلخيصها بكلمة واحدة: التوريط. بنظره، وحدها أميركا قادرة على الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران. لا بد أن تأتي أميركا، ليس لتدافع عنا فقط بل لتقود حربنا على إيران. ولكن أميركا دولة كبرى وقوة عظمى وليست طوعَ بنانِه. صحيح أن أميركا تدعم الكيان بالسلاح والمال وتحميه سياسياً، إنما ذلك كله ناتج من حسابات مصلحة وربح وخسارة تقوم بها المؤسسات الأميركية التي ترى في الكيان قاعدة مهمة لها في قلب الشرق العربي يمكن استعمالها لتحقيق مصالحها وضمان استمرار هيمنتها. المسألة ليست أن أميركا أو رئيسها يتلقى أوامر من نتنياهو أو من اللوبي اليهودي، كما قد يظن البعض. أميركا هي الأصل، وإسرائيل الذيل. أميركا هي الأب الراعي، وإسرائيل هي الولد. من هذا المنطلق تتصرف أميركا؛ هي تحمي إسرائيل وتحرص على دعمها عسكرياً وإستراتيجياً عندما تتعرض للأزمات، بغض النظر عمّن يحكم في إسرائيل، وحتى لو كانت غاضبة منه أو عليه. تسربت أخيراً أخبار كثيرة جداً عن الرئيس الأميركي بايدن وكيف يصف نتنياهو بأقبح الألفاظ السوقية التي لا تصلح للنشر في وسائل الإعلام المحترمة. على المستوى الشخصي هو لا يطيق الرجل ولا يكنّ له سوى المقت. نتنياهو، بدوره، يفهم طبيعة العلاقة مع أميركا وأنه مهما حصل من خلاف أو اختلاف مع الرئيس فلن يمكنه أبداً الانفكاك من التبعية للسياسة الأميركية عندما يتعلق الأمر بالمستوى الإستراتيجي على مستوى المنطقة. يعرف نتنياهو الهامش المتاح له وحدود المناورة الممكنة في علاقته مع الرئيس. «طوفان الأقصى» وهجوم «حماس» المباغت والساحق أعطى نتنياهو فرصة ليُمارس عدوانيته وحربه الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني وهو مُغطى أميركياً. لا ننسى أن نتنياهو ينتمي إلى حزب «الليكود» الذي هو أصلاً امتداد لحركة زئيف جابوتنسكي الصهيونية الدموية (كان أبوه، بن صهيون نتنياهو، تابعاً مخلصاً لجابوتنسكي). أفكار جابوتنسكي قبل مئة عام حول «أرض إسرائيل» التوراتية وحول تقديس «القوة اليهودية» منغرسة في دماغ نتنياهو ويعبّر عنها في عام 2024 ولكن مع تغيير في الأسلوب. «طوفان الأقصى» أعطى نتنياهو فرصة ليحصل على دعم عسكري واقتصادي أميركي غير مسبوق بالرغم من خلافه مع الرئيس الذي يرى أن عليه واجب رعاية إسرائيل وحمايتها في ظروف تهدد وجودها، بغض النظر عن نتنياهو.
في ما يتعلق بإيران، يبذل نتنياهو أقصى الجهد لتوريط أميركا معه في حرب مباشرة معها. لكن الكلمة الأخيرة ليست له. يرى بايدن ومؤسسات الدولة العميقة في أميركا أن «مشروعاً» عسكرياً أميركياً في إيران هو آخر ما يحتاجونه الآن. بالكاد، وبأسلوبٍ مهين، خرجت أميركا من مشروعها الأفغاني الفاشل. وما زالت أميركا تتعامل مع كارثة احتلال العراق وما تعرضت له من خسائر هائلة بشرية واقتصادية. فما بالك بإيران، التي هي أكبر وأقوى بكثير من البلدين معاً. تدرك أميركا مدى الكارثة التي ممكن أن تحدث في الشرق الأوسط كله من جراء أي هجوم على إيران التي لا تنقصها القوة ولا الإرادة للصمود والانتصار. لذلك كان بايدن صارماً في وضعه الخطوط الحمراء لنتنياهو: لا نريد حرباً إقليمية واسعة مع إيران. ولن نسمح لك بأن تجرّنا معك إلى ما لا نريده. الأمر محسوم.
أُسْقِطَ في يد نتنياهو، وسلّم، فجاء هذا الرد الباهت الضعيف، فقط ليحفظ ماء الوجه وليقول: أنا هنا، أنا موجود، وقد هاجمتُ.

* كاتب من الأردن

على الغلاف

محمد علي الحسيني... مهرّج مدينة «نيوم»

بول مخلوف

للمرة الثانية على التوالي، لم يظهر محمد علي الحسيني في برنامج «ساعة حوار» على شاشة «العربية». الخبر الذي يُشاع على وسائل التواصل الاجتماعي يفيد بأن إدارة الشبكة السعودية قررت طرد العميل صاحب العمامة من دون شرح الأسباب الكامنة وراء هذا الطرد. هناك همس يشي بأن طرد الحسيني جاء بعدما عمّمت السلطات السعودية قراراً نصّ على منعه من الظهور الإعلامي، أما الأسباب فهي غير واضحة كذلك. الحسيني الذي يسهب بحديثه بنبرة الواثق العالم، والذي يسرف بوصف السيناريو الحتميّ القادم، صار يكتفي بالرد بـ«لا» عندما يُسأل من قبل عشّاقه على منصة إكس ما إذا كان سيظهر في الحلقة التلفزيونية في الموعد المعهود.

> يحاضر في شؤون بني صهيون ويتطلّع إلى إسرائيل بوصفها الجمهورية الفاضلة

لا شيء مؤكداً بشكل رسمي حتّى الآن حول طرد محمد علي الحسيني من قناة «العربية». المؤكد الوحيد، أنّ غيابه عن الشاشة هو كانقطاع موجة البث عن الأثير بعد تعرّضها لخلل. في حالة الحسيني، هي توقعاتٌ بمثابة تنبؤات حمقاء كانت غير موفقة، أفرط في الإدلاء بها وأفضت إلى توقّف هذيانه الذي كان منذ الأصل تشويشاً. أما في حالة تغييبه، فنحن أمام عبرة يعيد التاريخ تكرارها: المشغِّل يستغني عن شغيله عندما ينتهي الأخير من تأدية الخدمة، أو عندما يخفق في إنجازها.

لا شيء يثير الضحك وسط هذه الحرب الضارية سوى الإطلالات الإعلامية للمدعو محمد علي الحسيني على قناة «العربية». إنه الشخص الوحيد القادر على إفساح المجال للملهاة بأن تحضر قليلاً، ولو لساعةٍ واحدة، كفاصل ترفيهي من المأساة الدامية التي نعيش فصولها. الظاهر أنّ محمد علي الحسيني الذي حكم عليه القضاء اللبناني بتهمة العمالة عام 2011 بعد افتضاح أمر تخابره مع كيانٍ العدو الإسرائيلي، نال عليها ترقيةً من قبل المملكة السعودية، ففتحت له هواء الشاشة، وصار يسرّب ما تريد إسرائيل تمريره للجمهور العربي، عوضاً عن الاكتفاء بتزويد المعلومات كما يقتضي عليه فعل الوشاية.

يطلّ محمد علي الحسيني في برنامج «ساعة حوار» على قناة «العربية» التي تصرّ على التعريف به بوصفه أمين عام «المجلس الإسلامي العربي» في لبنان، كخبير حروب ومحلل إستراتيجي، بل كمختصّ في الأمن ومفكك للشيفرات، تماماً مثل توم كروز في فيلم «مهمة مستحيلة». بيد أنّه ليس بخبير حربي ولا حتى محلِّلٍ «دويريّ». هو بكل بساطة، نسخةٌ رديئة عن أفيخاي أدرعي بهيئةٍ عربية، وبسبب هيئته العربية هذه المطروحة بتصرف إسرائيل وبخدمتها، فهو رديء شديد الرداءة. ليست المرة الأولى التي تستقطب فيها السعودية ما هو رديء وتُعيد تدويره قبل تصديره من مصانعها. عندما كانت الجبهة السياسية ساخنة في السابق، أطلّت علينا في لبنان شخصية كوميدية، هجينة، على طراز محمد علي الحسيني. شخصية بدت كأنها خارجة للتو من محل ألعاب بلاستيك سعوديّ. فجأةً، بين ليلةٍ وضحاها، خرج علينا كداعية وواعظ، يهوى ركوب الدراجات الهوائية وتعاطي الكبتاغون، يعشق إطلاق الرصاص من الكلاشينكوف، ومنظِّرٍ بارعٍ لأيديولوجيا الضحية، اسمهُ أحمدُ الأسير الحسيني. لا قرابة عائلية تربطه بمحمد علي الحسيني، ولو أنهما يحملان نفس اسم العائلة، لكن صلة وثيقة تجمعهما سوياً، إذ وراء الكوميديا الظاهرة يتلطّى جوهرٌ ظلاميٌّ واحد.

(هاشم رسلان)

محمد علي الحسيني يستحقّ لقب مهرّج العام. الرجل، كما يتضح، لبّى نصيحة ماكيافيلّي الذي أسداها للأمير عندما أوصاه بتفضيل خوف العامة منه على محبّة العامة له. لا يريد محمد علي الحسيني أنّ يكون محبوباً، بل يريد أنّ يبدو مهيباً. وهذا ما يزيد من فرط الضحك. حين يتكلّم، فهو يشدّ على نفسه كثيراً لدرجة تُشوّهُ مخارج الحروف عندما يتلفّظ، وحين يصمت فالحسيني كثير الكزّ على أسنانه. الرجل يريد البروز كشخصية قاسية، مخيفة، متماهياً حدّ الإمّحاء مع إسرائيل، فليصدّقْه أحدُ رجاء.

على ما يبدو، إنّ منتج «أراب غوت تالنت» هو نفسه منتج برنامج «حوار الساعة»، وربما هو عرّاب الحسيني ومدير أعماله أيضاً. فالشيخ هذا موهوب، متعدّد المواهب. إنّه كاتبٌ لديه ما يفوق الأربعين كتاباً يروي معظمُها قصة «الإسلام المعتدل». إنّه فقيهٌ شيعيٌّ معادٍ لـ«حزب الله»، هو جاسوس لإسرائيل، مطيع، يطأطئ رأسه عند مصافحته الملك، ومن يمتاز بهذه السمات لا ينال ترقية مهنية فقط، ولا الجنسية السعودية كذلك، بل يُفتح له الهواء بقدر ما يريد للإدلاء بما يريد. يبقى أنّ أكثر ما يميز الحسيني حقيقة أنه نكتة خرجت عن طورها وأخذت نفسها على محمل الجد. يريد الظهور كزرادشت متكلماً، واعظاً أبناء المدينة، والحال أنه مهرجٌ فالِت في مدينة «نيوم»، يحاضر في شؤون بني صهيون ويتطلّع إلى إسرائيل بوصفها الجمهورية الفاضلة.

يطلّ محمد علي الحسيني إذاً في برنامج «ساعة حوار» على قناة «العربية» ليزوّد المشاهدين بما تريد إسرائيل، والسعودية بطبيعة الحال، تقدّمه لهم. بجعبته القليل من المعلومات الاستخباراتية زوّدَه بها مُشغِّلُه الإسرائيلي، أمّا الباقي فمرهونٌ بقدرته على الارتجال. فمهمّة الحسيني ليستْ في التكرار، ذاك الذي يشبه القالب الطربيّ، أي إعادة التكرار واجتراره من جديد بأنّ إسرائيل كيانٌ عاصف، وقويٌّ جداً، إنّما مهمّتُه منوطةٌ بالترويج لسيناريوهاتٍ إسرائيليّةٍ بعضُها خياليٌّ مركّب، وبعضها الآخر قد تكون خططاً وُضِعَتْ على سبيل التسلية وطُرحَتْ أمامه في جلسات التجسّس والوشاية، فيما أفكارٌ متطايرةٌ من هذه السيناريوهات، كأسماء قادة على لائحة الاغتيال، فإنّه مُكلّفٌ بتسريبها. في حالة اغتيال السيد نصرالله، لم يظهر الحسيني كأنّه عرّافٌ يتصيّد الغيب ويكشف عن المخبوء، إنّما بيّن، بوصفه ساعي بريد أي مسرباً، على قدرة إسرائيل الفائقة، بالأحرى على إسرائيل الساحقة، بحيث من يفكّر في مواجهتها، لهو خاسرٌ سلفاً.

فالقسطُ الكبير من مهمات الحسيني يرتكز على إثارة الدهشة حيال قدرات إسرائيل الخارقة، لإسباغ حالة الهزيمة على المُشاهد وتركه عاجزاً أمام هذه القوّة الجبروتية. وظيفتُه تحديداً تقوم على افتعال الصدمة؛ ذلك أنّ الصدمةَ تفرز الشللَ، تُشتِّتُ الخصم، تربكه، ما يجعل الحربَ تتجاوز نصف الطريق. على هذا النحو، لا يكُفّ الحسيني عن الكشف عن قدرة إسرائيل المعرفية، حيث المعرفةُ هذه سوبرمانيّةٌ، في كونها تتعدّى الزمان والمكان: «نحن نسمع ونرى»، يقول. على أنّ نون الجمع هنا لا تدلّ على انتمائه لإسرائيل فقط، إنّما هي صيغةٌ استخدمها الرجل ليُضفي مقداراً معيّناً من الهيبة والرهبة على نفسه. لكن الحسيني لا ينجح سوى في إبهار السُذّج، وبطبيعة الحال، مُقدّمة البرنامج التي تؤدي دور الكومبارس. لو تتبّعنا ملامحَ مضيفة الحسيني، ريم بو قمرة، ورصدْنا تعابيرَ الذهول الباديةَ على وجهها، لاستنتجْنا أنّها صاحبةُ موهبةٍ أضلّتْ طريقَها. توحي بأنّها ممثّلةٌ مسرح من المعيار الرفيع، متعمّقة بتقنيةِ «المنهج» الخاصة بستانسلافسكي، لكن لسبب مؤسف، انتهى بها المطاف في عالم الإعلام.

يحرص محمد علي الحسيني على هيبته، بل يهتمُّ بصقلها وبتعزيزها. عدا أسلوب التهديد والوعيد، يستمدّ الحسيني من لاعبي المصارعة الحرّة، الرياضة المفضّلة في السعودية، الحركةَ القاتلةَ التي تسبقُ الضربةَ القاضيةَ، هكذا ينهي حديثَه، بالقول الفصل الذي صار جملةً كاريكاتوريةً يتناقلها اللسانُ العربي: «اجمعْ شملَك، واعهدْ عهدَك، واكتبْ وصيّتَك» ممهّداً عبرها، لاغتيالٍ إسرائيليٍّ قيد التحضير؛ وهي جملةٌ باتت مزحةً شهيرةً يردّدها المُنزعجُ بوجه من أزعجَه على سبيل الفكاهة والضحك لا التهديد، بطبيعة الحال.

في علم النفس، تصبو حلقة الحسيني إلى ما يُطلق عليه تسمية «التداعي الحر». فلا رقابةٌ عقليّةٌ على المنطوق ولا من يحزنون. الكلام يروم إلى مونولوغ كابوسيٍّ طويل، فضاءاتٌ سوداء قاتمة، بشارة عن لحظة أبوكاليبسيّة، في أنّ الأبوكاليبس مرهونٌ بمزاج إسرائيل واللحظة المناسبة على تحقيقه. لسنا بحاجة إلى كتب تفسير الأحلام لفرويد أو ابن سيرين. مع الحسيني، نحن إزاء أحلام مفسَّرةٍ خالصة: هناك من يريد تقديمَنا قرباناً على مذبح الاستسلام لإسرائيل.

محمد علي الحسيني ظاهرةٌ في عالم الجنون السياسي. أفلام الرعب الكلاسيكية اقْتُرِنَتْ بشخصية المهرّج الذي يسكنُ بداخله مجرم. بعيداً من الضحك، من يضبطْ نفسه ويتابعْ بشكل جدّي حلقاتِ الحسيني، يخلُصْ إلى أنّ أمراً جنونياً، غير معقول، يحدث مباشرةً أمامه: ثمة جرائمُ يتمّ التخطيط والترويج لها، فيما المهرج يتفاخر باشتراكه في هذه الجرائم.

غير أنّ محمد علي الحسيني في إطلالاته الأخيرة قد أفرط في الارتجال، وانزلق كثيراً في رغباته، حتى تحوّلَ مصيرُه إلى ما أراده مصيراً لغيره. غدا الحسيني ضحيّةَ نفسه؛ فلا المنشآتُ النووية قُصِفَتْ، ولا الخامنئي اغتيل، والشيخ نعيم قاسم على قيد الحياة، وكلُّ هذا على عكس ما أفصح به، ولربّما توقّعاتُه الخاطئة هذه، التي نتعامل معها كدعاباتٍ هائمةٍ، أفقدتْه وظيفته. قد نكون خسرنا ضحكةً، لكنّنا في كل الأحوال، حقّقنا انتصاراً صغيراً، في أنّ المكبوتَ سيعود مكبوتاً، وهو درسٌ على أبواق إسرائيل وخدّامها تعلُّمُه، فالصمتُ التامّ، ولو كان بمثابة العضّ على الجرح، أفضل من الهذر الطويل الذي يجعل منٍ صاحبه أضحوكةً، ومزحةً هائمةً تتناقلها الألسن.

البقاع سقط في التغطية الإعلامية... رافقتكم الشهادة!

> الإهمال وصل أخيراً إلى التغطية الإعلامية التي جاءت خجولة إزاء المجازر التي ارتكبها العدو هناك. فقد أُطفئت كاميرات غالبية وسائل الإعلام، واكتفت بعض القنوات بعرض أخبار عاجلة على السوشال ميديا

زكية الديراني

«اكتبوا على مداخل البقاع رافقتكم الشهادة». إنها الجملة الأكثر تعبيراً للوضع في البقاع بعدما ارتكب العدو الإسرائيلي أول من أمس عدداً من المجازر التي أوقعت أكثر من 60 شهيداً وأكثر من 100 جريح. لمن لا يعرف البقاع وربما لم يزره سابقاً، فإن مناطقه مهملة من قبل الدولة ومحرومة من مقومات الحياة الأساسية. لكن الإهمال وصل أخيراً إلى التغطية الإعلامية التي جاءت خجولة إزاء المجازر التي ارتكبها العدو هناك. فقد أُطفئت كاميرات غالبية وسائل الإعلام، واكتفت بعض القنوات بعرض أخبار عاجلة على صفحاتها على السوشال ميديا. ولولا بعض التغريدات على منصة x، لكان خبر مجازر البقاع شبه غائب. تلك التغريدات كتبها أقرباء الشهداء وعائلاتهم ونشروا صورهم، مطالبين بفضح مجازر العدو في قرى خزان المقاومة، فما الذي يجري في البقاع، ولماذا ضعف التغطية الإعلامية؟.

يوضح محافظ بعلبك الهرمل بشير خضر في حديث سريع معنا «لا يوجد تعتيم إعلامي مقصود بحق أهل البقاع. إن الإعلاميين المتواجدين في البقاع منذ اندلاع الحرب، لا يزالون يواصلون عملهم ويتنقلون بين مختلف المناطق. عتبي ليس على الإعلاميين الذين يقومون بواجباتهم المهنية ويعرّضون أنفسهم للخطر، ولكن العتب على وسائل الإعلام التي تكتفي ببعض المداخلات الإعلامية فقط». وأضاف خضر: «تصلني فيديوهات لمجازر في البقاع، ولكن الشاشات لا تعرضها. كما أن هناك معلومات خاطئة يتم تداولها في الإعلام حول المناطق التي تتعرض للقصف. إن محافظة بعلبك الهرمل هي التي شهدت أخيراً أعنف المجازر، وليس جميع مناطق البقاع».

على الضفة نفسها، مع اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، وزعت القنوات المحلية والعربية مراسليها في البقاع، من بينها ربيكا سمعان مراسلة قناة «الجديد»، وعلي يزبك المراسل المعتمد منذ سنوات من قبل قناة «المنار»، ومراسل lbci محمد علي أحمد، إلى جانب بعض القنوات العربية، على غرار كاترين حنا مراسلة «الجزيرة» التي خرجت برسائل عدة أبرزها من مستشفى رياق، ومداخلات من منطقتَي النبي شيت وطاريا، ومراسل «الميادين» محمد الساحلي، ومجموعة من القنوات العربية التي تفتح هواءها من داخل البقاع. فيما تغيب تغطية قناة mtv مكتفية ببعض الرسائل القصيرة من بيروت وضواحيها للتحدث عن البقاع. وتشير المعلومات إلى أنّ مناطق البقاع تشهد نشاطاً لافتاً للمصورين الذين يزودون مكاتب التحرير بفيديوهات وصور المجازر، بينما تغيب التغطية اللافتة.


تدمير في محيط قلعة بعلبك (أ ف ب)



مقاتلون لا يُهزمون: أسطورة إبراهيم حيدر

ساري موسى

تقول القصة إنَّه واجه بمفرده فرقةً عسكريَّةً غازية، بمقاتليها ودبَّاباتها. وتقول أيضاً إنَّ المواجهة استمرَّت لساعات.

بمفرده، فرقة كاملة، ولساعات! هي ليست قصَّةً إذاً؛ إنَّها أسطورة.

اسمه إبراهيم حيدر، والاسم ضروريٌّ هنا. هذا الاسم يجب أن يبقى؛ أن تُسمَّى به الشوارع والساحات والمدارس والجامعات، وأن يُطلَق على المواليد الجدد من الجنسين كاسمٍ مُركَّب.

لا يدلُّ هذا الاسم على حامله فقط، الذي أكَّد على أسطوريَّته في فيديو قتاله الأخير، حيث شاهدناه يصوِّب نحو أهدافه الكثيرة هادئ الأعصاب ثابت القلب ديناميكياً، من دون أدنى أثرٍ من ارتباكٍ أو تردُّد، ومن دون أن يرفَّ جفنه أو ترتجف يدُه وهي تتنقَّل بين الأسلحة المتوافرة في متناولها، مستخدمةً إيَّاها بفاعليَّة. إبراهيم حيدر يدلُّ على عشرات الآلاف من رفاقه المقاتلين، الذين تدرَّبوا معاً، وقاتلوا معاً، وكلَّما سقط منهم واحدٌ التقطوا شجاعته وتمثَّلوها معاً، فازدادوا شدَّةً وعزماً.

> كان القديس جاورجيوس، ولقبُهُ «العظيم في الشهداء»، جندياً هو الآخر

من يشاهد الفيديو يسمع نفسه يقول: «هؤلاء مقاتلون لا يمكن أن يُهزموا!». الإسرائيليون شاهدوا الفيديو بالطبع، وأعادوا مشاهدته، وسمعوا أنفسهم يقولون تلك الجملة، ويُعيدون القول. ثم فزعوا من قولهم ذاك، وخافوا لأنَّهم تأكَّدوا مجدداً أنَّ ما عرفوه في حروبٍ سابقةٍ لم يتغيَّر.

ثم تسمع من يقول إنَّ هؤلاء الشبَّان، الذين يقاتلون في ساحات بيوتهم، وساحات قراهم، وفي الحقول بين أشجارهم التي تسلَّقوها صغاراً، يأتمرون بأوامر دولة أخرى ويدافعون عن مصالحها. حسناً، أمرنا لله! الغباء قديم، والارتزاق أيضاً. لا وقت لمجادلة هؤلاء الآن، والأفضل تجاهلهم.

لستُ من هواة أو مناصري تذليل الخلافات بين الأديان أو تسخيفها، كما أنِّي لستُ من هواة إثارتها والتداول بها. إنَّه موضوع روحاني، يقع في العمق من شخصيَّة كلٍّ منَّا. لكنَّ المشترك بين الأديان موجود ويجب أن يُبنى عليه، في الجانب الاجتماعي لا الديني، خاصَّة في مثل هذه الأوقات الصعبة، في بلداننا التي ينزع أهلها إلى التديُّن وإلى التأثُّر بالخطاب الديني، وفي مواجهة محاولات التوتير المذهبي التي يُثيرها الأغبياء والمرتزقة المذكورون أعلاه أنفسهم.

كان القديس جاورجيوس، ولقبُهُ «العظيم في الشهداء»، جندياً هو الآخر، وهو ذو كرامةٍ واعتبارٍ لدى المسلمين أيضاً. يُحكى في سيرة حياته أنَّه تعرَّض للكثيرِ من التعذيب، بعدما ألقي القبض عليه لتركه الوثنيَّة، التي كانت الدين الرسمي للإمبراطوريَّة الرومانيَّة في ذلك الوقت، مطلع القرن الرابع، ولأنَّه صار مسيحيَّاً. أرادوا من تعذيبه أن يثنوه عن إيمانه، ولمَّا فشلوا أرادوا قتله، وتفنَّنوا في أساليب القتل التي فشلت كلُّها، فاضطروا أخيراً إلى أن يفصلوا رأسه عن جسده.

تكاثر جنود الاحتلال على إبراهيم حيدر، أطلقوا النار عليه، رموه بالقنابل والقذائف... إلى أن اضطروا في النهاية إلى طلب تعزيزاتٍ ونسف المبنى الذي تحصَّن فيه بالطيران.

هكذا مات إبراهيم حيدر، وهكذا وُلِدَت أسطورة إبراهيم حيدر.

على طريق القدس

الجندي القتيل يهودي أو غير يهودي؟

الأبارتهايد الإسرائيلي لا يستثني الميدان

رضا صوايا

«ما بيشبهونا». هكذا ينظر أهالي الجنود الصهاينة القتلى في «الجيش» الإسرائيلي، إلى باقي قتلى «الجيش» من غير اليهود. لا يهمّ إن كان سفك الدماء من أجل الكيان العبري وفداءً للعقيدة الصهيونيّة. إذا لم تكن يهودياً، ستبقى ناقصاً وفي مرتبة دنيا، حتى في القبر، حيث يفترض أن يتساوى الجميع أمام الموت. فقد تلقّت عائلة جندي إسرائيلي قُتل أثناء القتال في قطاع غزة العام الماضي، إنذاراً نهائياً، من قبل المجلس العام لإحياء ذكرى الجنود القتلى في «وزارة الدفاع»، يدعوها إلى إزالة شاهد القبر الخاص به لأنه يحمل صليباً، أو إعادة دفن جثته خارج المقبرة العسكرية في حيفا.

منذ عقد، وتحديداً عام 2014، صدّقت عائلة بوغدانوفسكي الأوكرانيّة أنّ «إسرائيل دولة ديموقراطية، يتمتع فيها المستوطنون بالحقوق والواجبات نفسها». هكذا، قررت العائلة الهجرة من أوكرانيا، والتحق ابنها دايفيد بالقوات الإسرائيلية وخدم في سلاح الهندسة. وفي كانون الأول (ديسمبر) المنصرم، أي بعد حوالى شهرين على عملية «طوفان الأقصى»، قُتل دايفيد في جنوب قطاع غزة.

وفي الذكرى السنوية الأولى للعملية، قُتل دايفيد مرةً ثانية، ولكن من «بيت أبيه»، وممّن يفترض أنه «شعبه» الذي مات لأجله. في مطلع الشهر الجاري، زارت والدة دايفيد المقبرة، ووجدت أن شاهد قبره مغطًى بقطعة قماش سوداء أثناء مراسم جنازة لمن سقطوا في 7 تشرين الأول (أكتوبر) من العام الماضي. وعلى ما يبدو فإنّ الصليب كان محجوباً بقطعة القماش لأشهر عدة.

وبحسب «وزارة الدفاع» الإسرائيلية، فإنّه «بموجب القانون، لا يجوز وضع صليب أو أي علامة دينية أخرى على شواهد القبور العسكرية». وأضافت الوزارة: «هذا مهم بشكل خاص في المقبرة العسكرية في حيفا، حيث يُدفن الجنود اليهود الذين سقطوا أيضاً»، مستشهدةً بفتوى أصدرها الحاخام الأكبر لـ «جيش الدفاع» الإسرائيلي التي تنص على أنّ «قدسية المقبرة اليهودية تتضرر من الصليب».

تبرير يحمل في طياته نقيضه. فالمسألة غير مرتبطة بالعلامات الدينيّة، أياً تكن، على شواهد القبور العسكريّة. الأساسي في بيان الوزارة هو عبارة «مهم بشكل خاص»، إذ يبرز الاستثناء احتراماً لـ «قدسية» المقبرة اليهودية. ويعزّز هذا التحليل قول الوزارة إنّها تعمل مع اللجنة العامة لإحياء ذكرى الجندي للوصول إلى اتفاق مع العائلة، «في ضوء طلبات العائلات التي تريد دفن أحبائها بالقرب من المكان والتي تزعم أنّ الصليب يؤذي مشاعرها وقدرتها على الصلاة وقول صلاة الكاديش، وفي ضوء حكم الحاخام الأكبر لجيش الدفاع الإسرائيلي». صليب يؤذي مشاعر عائلات الجنود القتلى. ولا يهم إن كان شاهد قبر لجندي ضحى بحياته من أجل العقيدة الصهيونية، فمهما فعلت لن تكون مساوياً لأسيادك.

«لا أجد الكلمات المناسبة لوصف الإذلال الذي شعرت به» هكذا عبرت والدة دايفيد، قائلةً: «لقد اعتقدت أن دايفيد، الذي وهب حياته للوطن، والذي أحب الوطن بكل قلبه لمدة تسع سنوات، منذ هجرته، والذي انضم إلى جيش الدفاع الإسرائيلي للدفاع عني وعن عائلته وعنا جميعاً، لا يختلف عن أي من الرجال الآخرين، وليس مواطناً من الدرجة الثانية. لقد وقفت هناك وبكيت من الغضب والإحباط وعدم الفهم».


(اوسفالدو غيتيريز غوميز ــ كوبا)

للمفارقة، وفي الأسبوع نفسه، كان لبنان يقدم للعالم صورةً مغايرة عن الوطنية، واللحمة بين أبنائه، ومكانة المؤسسة العسكريّة وأبطالها لدى اللبنانيين بغض النظر عن اختلافاتهم. فقد شُيّع الرائد الشهيد محمد فرحات، الذي استُشهد مع جنديين آخرين، على إثر استهداف العدو الإسرائيلي لدورية للجيش في بلدة ياطر، في بلدة رشعين في قضاء زغرتا، في باحة «كنيسة مار مارون»، وعلى وقع قرع أجراس الكنائس، وتحت صورة معلّقة على حائط الكنيسة للطوباوي البطريرك اسطفان الدويهي.

«النهار» مكيّفة!



مع مطلع الشهر الجاري، أطلّت جريدة «النهار» على قرّائها بحلّة جديدة، تشمل وفقاً لرئيستها نايلة تويني «جسر عبور من الورقي إلى الديجيتال بشكل متجدد». وقد تتضمّن هذه الحلّة الجديدة أيضاً، محاولات أقوى لإرضاء العدو الصهيوني والحصول على امتنانه وإعجابه. إذ نشرت صحيفة «هآرتس» الصهيونية أخيراً، مقالةً تتناول تاريخ جريدة «النهار» وتثني على موقفها المعارض لـ «حزب الله». وجاء في المقالة: «تحت قيادة رئيسة تحريرها الشجاعة، تواصل صحيفة «النهار» اللبنانية معارضتها لسوريا وحزب الله والنفوذ الإيراني (...) في عام 2005 اغتيل رئيس تحرير «النهار» جبران تويني، وبعد ما يقرب من عشرين عاماً، وتحت قيادة ابنته نايلة تويني، لا تزال الصحيفة تتحدث علناً وبطرق مبتكرة على نحو متزايد». جاء هذا الثناء بعدما عجزت الجريدة عن تجاوز خلافاتها السياسية الداخلية مع الحزب الذي يتولّى حالياً الدفاع عن الأراضي اللبنانيّة، ولجأت إلى تبرير جرائم العدو الأكبر في منشورات عدة لها، آخرها يشير إلى أنّ اعتداءات العدو على بلدة شمسطار «استهدفت ثلاثة معامل للمخدرات».

ويكيبيديا بأمر إسرائيل

بعدما أعربت الأمم المتحدة عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها القوات الصهيونية في شمال قطاع غزّة، وكشفت عن استهداف المستشفيات بالقصف واحتجاز العاملين في مجال الصحة، مشيرة إلى إخلاء القوات الإسرائيلية للملاجئ وإحراقها، ومنعها المستجيبين الأوائل من انقاذ الناس من تحت الأنقاض، أُضيفت سريعاً «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (الأونروا)، بحسب «ويكيبيديا» إلى قائمة «الجماعات الإرهابية»، لتنضم بذلك إلى عدد من المجموعات الأُخرى التي صنّفت في لائحة الإرهاب بمجرد معارضتها الخجولة للكيان العبري.



المقاطعة سلاح

بعد مرور عام على المقاطعة الحازمة التي التزم بها الشعب الأردني، أُعلن أخيراً عن إغلاق سلسلة المتاجر الفرنسية «كارفور» في عمّان. أشارت المصادر إلى أنّ «حملات المقاطعة هوت بمبيعات متاجر «كارفور» في الأردن، بنسبة تجاوزت 75 في المئة، منذ بدء العدوان الصهيوني على قطاع غزة، في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2023». ويأتي إعلان «كارفور» كخطوة متوقعة، بعد تكبّد السلسلة خسائر متزايدة نتيجة مقاطعة الأردنيين، الذين استجابوا لدعوات المقاطعة بشكل غير مسبوق. وحذّر بعضهم من أنّ السلسلة تعمد إلى تغيير اسمها فقط ليصبح «هايبر ماكس»، في محاولة لتجنب خسائر أكبر، وأنّ التسمية الجديدة تابعة لشركة ماجد الفطيم الإماراتية التي تمتلك وكالة سلسلة متاجر «كارفور» في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



على بالي



أسعد أبو خليل

ظهر وليد جنبلاط على شاشة التلفزيون الروسي في مقابلة مع المحاورة القديرة ريمي معلوف. يتّضح أنّ فريق 14 آذار يتبلور ويتشكّل من جديد، وعلى اللّحن القديم نفسه من زمن ثورة بوش المظفّرة. الخطاب نفسه واللّهجة نفسها والمطالب نفسها. بعض المطالب تذهب أبعد من السّقف الإسرائيلي. يصرّون على القرار 1559 فيما لا يرد القرار على لسان العدوّ. ثمّ، متى كانت الدول تطرح المطالب نفسها للعدوّ الذي يشنّ حرباً عليها؟ في هذا، فإنّ الإعلامي الكتائبي، ألبرت كوستانيان، كان أصرحَهم في مقالة في «لوريان - لوجور»، إذ إنّه دعا جهاراً إلى تلبية مطالب إسرائيل، مهما كانت هذه المطالب. والنقاش في تسوية الوضع مع إسرائيل - فيما إسرائيل تمعن حرقاً وقتلاً في لبنان - يُعدُّ من مظاهر الاستسلام التام. المفارقة أنّ المقاتلين الذين يدفعون (مع عائلاتهم) أغلى الأثمان، يصرّون على النصر والكرامة، والذين لا يدفعون أيّ ثمن للدفاع عن لبنان يصرّون على الاستسلام. جنبلاط اعترف أنّ أميركا تمنع تسليح الجيش، لكنّه في المقابلة نفسها ينتقل برشاقة ليطالب بحصريّة السلاح بيد الجيش بعد «تجهيزه»! أي إنّنا نطالب بحصريّة السلاح بيد الطرف الذي لا سلاح له، والذي أثبت في هذه الحرب أنّ دوره هو التفرّج و«إعادة التمركز» عندما تطلب منه إسرائيل. وجنبلاط يذكّر دائماً باتّفاق الهدنة. الاتّفاق الذي لم تحترمه إسرائيل يوماً واحداً، وهو طُبِّق من جانب واحد فقط في كلّ الفترة بين تأسيس الكيان وانطلاق المقاومة الفلسطينية في لبنان. إسرائيل كانت تحتلّ لبنان، وكان الجيش يُخلي مواقعه في اللّيل كي يسمح لإسرائيل بالدخول إلى الجنوب وتفقّد المواقع. كما أنّ المكتب الثاني كان يؤدّي دور المراقب والقامع في الخيّمات الفلسطينيّة بالنيابة عن إسرائيل. يطلب جنبلاط من إيران التعامل مع لبنان كدولة، فيما دول الغرب تقرّر ما تشاء بالنيابة عن لبنان، كما أنّ التدخّلات السعوديّة في شؤوننا (من اعتقال سعد الحريري وتعذيبه وإجباره على تلاوة بيان حرب أهليّة والإصرار على إقصاء وزير إعلام لبنان) لا يثير أيّ اعتراض من السياديّين الانتقائيّين.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت
رئيس التحرير: ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول: وفيق قانصوه
مجلس التحرير: امل الاندري، محمد وهبة، وليد شرارة، دعاء سويدان، جمال غصن، حسين سمور
المدير الفني: صلاح الموسى
المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews
الإعلانات: الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع: شركة الاوائل 03 / 828381 ـ 01 /666314 ـ 15
الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com